جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

أثار الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص : قانون أسرة

من تقديم الطلبة:

– معوش ريان

– ريدح عبد الحق

تحت إشراف:

–د. خريسي سارة

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. قاري علي	أستاذ محاضر	رئيسا
د. خريسي سارة	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
أ. جدع أمال	أستاذ مساعد	مناقشا

دورة سبتمبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ
مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي
ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾

صدق الله العظيم

إهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى هي ذي ثمرة جهدي اجنيها اليوم هي هدية أهديها الى:

والدي الغالي حفظه الله أمي العزيزة أطال الله عمره أخواتي وأصدقائي

والى من ساندني في انجاز هذا العمل الحمد لله الذي سخر لي لانجاز هذا العمل

معوش ريان

إهداء

تحياتي لكل من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر قرة عيني، أمي، والى روح أبي الطاهرة و أخي، كما أهدي ثمرة جهدي الى أفراد عائلتي و لكل زميلاتي و زملائي.

ريدح عبد الحق

الشكر و التقدير

بعد حمد لله و شكره و الثناء عليه و على نعمة العلم و كل النعم.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة: خريسي سارة التي أشرفت على هذا العمل و تتبعتني فيه بالنصائح و الإرشادات و مساعدتي أثناء إنجازه خطوة بخطوة، كذلك لا أنسى لجنة المناقشة كل باسمه على ما سيبدونه من ملاحظات لإثراء هذا البحث و كل من ساهم و لم يبخل علينا في انجاز هذا العمل المتواضع.

المقدمة

مقدمة

وراء كل مجتمع سليم أسرة سليمة، ووراء كل مجتمع سقيم أسرة سقيمة، فلا شك أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وعمادها لذلك أولاها الشرع الإسلامي اهتماما كبيرا وعناية فائقة لدوامها واستقرارها لقوله تعالى "**ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون** "[1] فلا تكون المودة والرحمة إلا إذا كان الزوجان في أتم الصحة والعافية ويعرف ذلك بأمور كثيرة منها الفحص الطبي ما قبل الزواج.

موضوع الفحص الطبي قبل الزواج يعتبر من أهم المواضيع و أحدثها في كل أبعاده الطبية، والشرعية، والقانونية، فقد أثار اهتمام العلماء و الباحثين و الدارسين و شحذ هممهم للبحث و الدراسة المعقمة في ثناياه، وهذا راجع لحساسية الموضوع و تعلقه بحق من حقوق الإنسان ألا وهو حق الزواج و إنشاء أسرة أساسها المودة و الرحمة و السعادة و إنجاب أطفال أصحاء سليمي العقل و البدن، وهذا لا يتحقق إذا لم يكن الطرفين يتمتعان بوفير الصحة و العافية، لذلك فإن موضوع الفحص الطبي ما قبل الزواج يلامس واقع كل إنسان، و يجسد مخاوفه و آماله في الطرف الآخر من الناحية الصحية، لارتباط العامل الصحي ارتباطا وثيقا بسعادة الأسرة و استقرارها.

ومن هنا يظهر أن فالفحص الطبي ما قبل الزواج يعد من القضايا المعاصرة التي أصبحت ضرورة في إبرام عقد الزواج، فإجراء الفحص الطبي قبل الزواج غايته الكشف عن الأمراض الوراثية، وذلك بهدف إعطاء الاستشارة الطبية للمقبلين على الزواج حول احتمال انتقال تلك الأمراض للطرف الآخر أو لذريتهم مستقبلا، و بالتالي ينتج عن هذا الإجراء نسل سليم، باعتبار هذا العقد هو أقدس وأعظم العقود التي تبرم بين بني البشر كافة، فهو العقد الذي يسعى فيه الطرفان إلى التخطيط لرسم معالم حياتهما المستقبلية.

---

[1]- سورة الروم الآية 21 .

و تتجلى أهمية موضوع البحث كون الفحص الطبي قبل الزواج أنه موضوع له علاقة بالحياة المعاصرة، و يمس الواقع الذي يعيشه أفراد المجتمع و انه ضرورة من الضروريات

التي جاءت الشريعة بحفظها وهي ضرورة حفظ النفس و حفظ النسل كما انه وسيلة وقائية من الأمراض الوراثية والجنسية لكلا الطرفين فمن خلاله يتم الكشف على كل منهما والوقوف على الحالة الصحية لهما وتحديد الأمراض المؤثرة في الحياة الزوجية التي تحول دون استمرارها وانتشار ظاهرة الطلاق بكثرة و فك الرابطة الزوجية بكل أنواعها في العصر الحديث من الأمراض المعدية و عدم القدرة على الإنجاب، و الشك في نسب الابن كما ان الموضوع
يسلط الضوء على المسؤوليات التي تقع على عاتق كل من الطبيب الفاحص و الموظف المؤهل قانونا .

أما عن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع انه قد تم طرحه لنا من طرف الإدارة و قد تم لفت انتباهنا للموضوع من بين المواضيع المقترحة كونه موضوع يطرح مشاكل كبيرة في مجتمعنا لان هذا الأخير يقوم بإهمال هذه المرحلة المهمة من مراحل عقد الزواج و التي إذا تم الإخلال بها تؤدي إلى تسبب في عدة مشاكل صحية و عائلية و منها انتشار الأمراض الوراثية الخطيرة المعدية بعد الزواج.

يمكن إجمال أهداف هذه الدراسة في معرفة حقيقة هذا الموضوع من الناحية الشرعية والقانونية و معرفة محاسنه ومساوئه و التعرف على طبيعة الالتزام وكيفية تطبيقه للمقبلين على الزواج.

بما أن موضوع الفحص الطبي ما قبل الزواج من الموضوعات المعاصرة و الحديثة في قانون الأسرة الجزائري، فإنه يثير العديد من العقبات و الصعوبات، ومن أبرز هذه الصعوبات عدم التطرق لكافة المواضيع التي تعالج مسالة الفحص الطبي ما قبل الزواج كلها كما واجهنا صعوبة في تحديد خطة واضحة و شاملة للموضوع و ذلك لوجود عدة عناصر و جزئيات تشمل الفحص الطبي ما قبل الزواج ،وعدم وجود وقت كافي للوصول الى جميع المصادر و المراجع كما انه يوجد نقص فيما يخصب بالمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع خصوصا في الآثار المتعلقة بالفحص الطبي و التي لم نجد عدد كبير من المؤلفين الجزائريين يتحدثون في الموضوع .

مقدمة

بالنظر إلى حداثة موضوع الفحص الطبي ما قبل الزواج و آثاره في قانون الأسرة الجزائري، فإن الدراسات بشأنه جد قليلة و المتواجد منها يركز فقط على الفحص الطبي من ناحية المؤيدين للفحص الطبي ما قبل زواج و المعارضين منهم أو سلبيات و ايجابيات الفحص على حياة الفرد و المجتمع والآثار المترتبة عن الفحص الطبي ، و تجدر الإشارة إلى أننا حاولنا الإلمام بعناصر الموضوع معتمدا في ذلك على مجموعة من المراجع من بينها بلحاج العربي تحت عنوان بحوث قانونية في قانون الأسرة الجزائري الجديد و فاتن البوعيشي الكيلاني تحت عنوان الفحوصات الطبية للزوجين وكذلك صفوان محمد عضيبات الفحص الطبي قبل الزواج دراسة تشريعية قانونية ، وبعض أطروحات دكتوراه منها خريسي سارة التدابير الصحية وأثارها في قانون الأسرة الجزائري ، علاق عبد القادر ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان .

فيما يخص المنهج فقد اتبعنا في كتابتنا للموضوع على منهجين هما المنهج التحليلي حيث قمنا بتحليل هذا الموضوع من الناحية الشرعية وساهمنا في تبيان الرأي الشرعي في موضوع الدراسة و أهم الضوابط التي أرساها الفقهاء الشريعة مع التوضيح وتفصيل من جهة ومن جهة أخرى معرفة الجانب القانوني خاصة المادة 07 مكرر من قانون الأسرة الجزائري كما اتبعنا المنهج الاستقرائي الذي يتمثل في استقراء وجهات النظر القانونية والشرعية للفقهاء الشريعة وأيضا القانون في مسألة الفحص الطبي قبل الزواج ومدى تطبيقه في التشريع الجزائري

ومن هذا المنطلق تم تحديد إشكالية دراستنا كالآتي :

ما مدى فعالية النصوص القانونية التي كرسها المشرع الجزائري في تطبيق الفحص الطبي ما قبل الزواج في الجزائر ؟ و ماهي الآثار المترتبة عنه ؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهو مفهوم الفحص الطبي ما قبل الزواج و ماهو موقف الشريعة الاسلامية و القانون الجزائري منه؟
- ماهو نطاق المسؤولية المترتبة عن إهمال قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج ؟ .

و حتى نجيب عن التساؤلات التي تثيرها الدراسة حول موضوع الفحص الطبي ما قبل الزواج و ما يترتب عن الإخلال به، ارتأينا معالجة هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية الفحص الطبي ما قبل الزواج، وقد قسمنا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول كان تحت عنوان ماهية الفحص الطبي ما قبل الزواج، أما المبحث الثاني بينا موقف الشريعة الإسلامية و القانون من الفحص الطبي ما قبل الزواج.

أما الفصل الثاني فخصصنا لدراسة المسؤولية المترتبة عن الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج، وقد قسمنا هذا الأخير إلى مبحثين، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى أثار الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج ، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أثر الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للمؤسسات الصحية و تأثيره على الفرد و المجتمع .

الفصل الأول

ماهية الفحص الطبي قبل الزواج

تمهيد :

يعد الفحص الطبي ما قبل الزواج الكشف المبكر عن الأمراض الظاهرة و الباطنية عند الطرفين المقبلين على الزواج التي يمكن للشخص التعرض لها لذلك يعد الفحص الطبي ما قبل الزواج موضوع دو أهمية بالغة في حياة كل إنسان يريد أن يعف نفسه بالزواج واختيار الشريك المناسب لحياته ومدى استعداد هدا الشريك للسير في طريق حياة مستقبلية مستقرة من كل النواحي ، و بالنسبة للشريعة الإسلامية فإن مسالة الفحص الطبي هو نازلة من النوازل الحديثة و التي لا بد من الاجتهاد فيها من اجل استنباط الحكم الشرعي لها، ففي هذا الفصل سيتم التركيز على أهم التفاصيل المتعلقة بالفحص الطبي من ناحية شرح مفهومه و أهميته في المجتمع و حفظ النسل وحماية أطراف العلاقة الزوجية من أي مرض قد يهدد صحتهم كما سنبين موقف المشرع الجزائري من الفحص الطبي و كيف عالجه.

وعليه سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين أساسين وهما المبحث الأول ماهية الفحص الطبي ما قبل الزواج و المبحث الثاني موقف الشريعة الإسلامية والقانون من الفحص الطبي ما قبل الزواج .

الفصل الأول: ماهية الفحص الطبي ما قبل الزواج:

الفحص الطبي هو الكشف المبكر عن الأمراض التي يمكن للشخص التعرض لها كما هو الحال بالنسبة للفحص الطبي ما قبل الزواج الذي يكشف عن الأمراض الظاهرة أو الخفية عند الخاطبين المقبلين على الزواج و لذلك سوف نتطرق لمفهوم الفحص الطبي ما قبل الزواج و تبيان أهميته في بناء العلاقة الزوجية الصحيحة و السليمة و خلوها من الأمراض المعدية الخطيرة .

المبحث الأول: مفهوم الفحص الطبي ما قبل الزواج:

في هذا المبحث سنتناول الجانب المفاهيمي للفحص الطبي بصفة عامة والفحص الطبي ما قبل الزواج بصفة خاصة وذلك في المطلب الأول ، كما سنتعرض لشرح أنواع الفحص الطبي و أنواع الأمراض التي تتواجد للمقبلين على الزواج الوراثية منها و الغير وراثية في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سيتم التطرق للشروط وأهمية الفحص الطبي ما قبل الزواج.

المطلب الأول: تعريف الفحص الطبي ما قبل الزواج:

للوصول إلى المفهوم الصحيح و الدقيق للفحص الطبي ما قبل الزواج سوف نشرح الفحص الطبي بصفة عامة من الجانب اللغوي و الاصطلاحي و الطبي ثم التدرج لتعريف هذا الأخير بصفة خاصة و ذلك وفقاً لما يلي :

الفرع الأول: تعريف الفحص الطبي:

أولا: تعريف الفحص الطبي لغةً: الفحص الطبي يتكون من كلمتين مركبتين وهي (الفحص) و (الطبي).

الفحص لغة من الفعل فحص يفحص فحصا ومنه تفحص ويأتي بمعنى البحث و التنقيب و الكشف وشدة الطلب خلال كل شيء، والبحث بدقة للوصول على أمور مخفية في الشيء المفحوص[1] .

[1]– ابن منظور، لسان العرب، الجزء 7، ص 2632/2631

الفحص هو أيضا اختبار، تدقيق، تفتيش شأن[1].

الطبي لغة من الطب بمعنى علاج الجسم و النفس ومنه علم الطب ، وطب المريض و نحوه.

طباً: داواهُ و عالجهُ و الطب أيضا بمعنى السحر و تطبب فلان : تعاطى الطب و هو لا يتقنه والطبيب من حرفته الطب أو الطبابة ، وهو الذي يعالج المرضى ونحوهم والطبابة : حرفة الطب [2].

ثانيا: تعريف الفحص الطبي اصطلاحاً كما يلي:

يعرف الفحص الطبي من الناحية الاصطلاحية كما يلي

- الفحص الطبي هو البحث الدقيق عن الأمراض و العيوب الخفية من أجل مداواته ومعالجتها[3].

- الفحص الطبي هو الكشف الذي يجريه الطبيب للمريض ، بقصد معرفة العِلة و الوصول إلى تشخيص المرض ، ويتضمن الكشف معاينة علامات المرض وأعراضه و سؤال المريض عن تاريخ بداية هذه العلامات و الأعراض ، وسؤاله عن الأمراض التي سبق إن أصيب بها وغالبا ما يستكمل الفحص الطبي ببعض الفحوصات المخبرية أو صور الأشعة أو التنظير بالمناظير أو غيرها من الوسائل التي تساعد الطبيب في الوصول إلى التشخيص [4].

الفرع الثاني: تعريف الفحص الطبي ما قبل الزواج:

---

[1]- بشير راضية ، المركز القانوني للزوجين في الأسرة ، أطروحة دكتورا، قسم الحقوق ، تخصص أحوال الشخصية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2020-2021، ص255.

[2]- صفوان محمد عضيبات ، الفحص الطبي ما قبل الزواج دراسة شرعية قانونية تطبيقية ، دار الثقافة ، عمان، 2009، ص55.

[3]- مرجع نفسه، ص 56.

[4]- عبد الفتاح احمد أبو كيلة ، الفحص الطبي قبل الزواج والأحكام الفقهية المتعلقة به دراسة مقارنة ، طبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2008، ص 58.

لم يعرف المشرع الجزائري الفحص الطبي ما قبل الزواج بل اكتفى بإدراج إلزامية تقديم وثيقة طبية لا يزيد تاريخها عن ثلاثة أشهر تثبت خلو الخاطبين من أي مرض أو أي عامل

قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج وهذا بموجب المادة 07 مكرر المضافة بالأمر05/02 المؤرخ في 27/02/2005 [1].

يُقصد بالفحص الطبي ما قبل الزواج هو مجموعة من الفحوصات المخبرية أو السريرية التي تجرى لكل من الذكر و الأنثى العازمين على الزواج ويتم إجرائها ما قبل عقد القران لاكتشاف

أي موانع صحية تحول دون الزواج و حتى لمعرفة إمكانية الإنجاب من عدمه بحيث يكون كلا الخاطبين عالما بما هو مقبل عليه و مقتنعا به تماما [2] .

ويعرف أيضا انه دراسة الحالة الصحية العامة لدى كل من الخاطبين و الكشف عن وجود أمراض مزمنة أو معدية أو وبائية فالفحص الطبي هو بداية العمل الذي يقوم به الطبيب ويتمثل في فحص الحالة الصحية للمريض بفحصه فحصا ظاهريا و ذلك بملاحظة العلامات أو الدلائل الكليكينية "السريرية" كمظهر المريض أو جسمه [3] .

يُعَرف الفحص الطبي قبل الزواج أيضا بأنه اختبار الأزواج الذين يخططون للزواج قريباً لاضطرابات الدم الوراثية الشائعة مثل التهاب الكبد B اعتلال الهيموغليبين فقر الدم المنجلي و الأمراض المعدية فيروس نقص المناعة البشرية الايدز و التهاب الكبد C حول احتمالات انتقال الأمراض المذكورة أعلاه إلى الشريك أو الزوج أو الأطفال الآخرين و تزويد الشركاء الأزواج بالخيارات التي تساعدهم على التخطيط لأسرة صحية ، الفحص ما قبل الزواج يقلل من انتشار

---

[1]– بلحاج العربي ، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد وفق أخر التعديلات و مدعم بأحدث إعتمادات المحكمة العليا، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2012 ، ص 170.

[2] - صفوان محمد عضيبات ، المرجع السابق ، ص56 .

[3]–خريسي سارة ، التدابير الصحية و أثارها في قانون الأسرة الجزائري ، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، تخصص قانون أحوال شخصية، جامعة البليدة02 ،2019/2020، ص 106 .

الأمراض و يقلل من الأعباء المالية لعلاجها أيضا فهو يخفف العبء على كاهل المرافق الصحية التابعة للدولة و بنوك الدم و تجنب أيضا المشاكل الاجتماعية و النفسية للعائلات في المستقبل[1].

المطلب الثاني: مقومات الفحص الطبي ما قبل الزواج :

سيتم التطرق في هذا المطلب عن الفحص الطبي الوراثي ما قبل الزواج في الفرع الأول و إلي الفحص الطبي الغير الوراثي ما قبل الزواج في الفرع الثاني .

الفرع الأول : أنواع الفحوصات الطبية ما قبل الزواج :

أولا : الفحص الطبي الوراثي ما قبل الزواج:

وهو أن يتقدم الرجل و المرأة المقبلان على الزواج بإجراء فحوصات معينة، يكون الغرض الأساسي منها هو تجنب ذرية مصابة بأمراض وراثية ، وهذا النوع لا يخلو من احد الحالات الآتية :

– معرفة ما إذا كان الرجل أو المرأة أو كلاهما حاملين لصفة وراثية مرضية قد تنتقل منهما إلى الذرية بإرادة الله وهناك نسبة معينة للإصابة بالمرض لدى الذرية بناء على نوع الصفة الوراثية المرضية ، وهذا النوع من الفحص الأكثر شيوعا.

[1] -Premarital screening is defined as testing couples who are planning to get married soon for common genetic blood disorders (mainly hemoglobinopathies, ex. thalassemia and sickle cell anemia) and infectious diseases (e.g. hepatitis B, hepatitis C, and HIV/AIDS). The premarital screening aims to give medical consultation on the odds of transmitting the abovementioned diseases to the other partner/spouse or children and to provide partners/spouses with options that help them plan for healthy family. The premarital screening reduces the spread of the

abovementioned diseases and reduces the financial burdens of their treatments as well. It reduces the burden on the state’s health facilities and blood banks.

- ammar alhosin ,Premarital Screening Program in the middle East , From a Human Right’s Perspective , diversity & Equality in Health and Care ,Department of Public Health and Community Medcine , Sahlgrenska Academy , University of Gothenburg , Gothenburg Sweden ,Issue 2 ,volume 15,Published march 21 ,2018The screening would avoid any future’s social and psychological problems of families.

– معرفة ما إذا كان الرجل و المرأة أو كلاهما مصابين بمرض وراثي معين ، و ذلك أن بعض الأمراض الوراثية قد لا تظهر بشكل واضح عند البالغين ما لم يجري فحص سريري و مخبري دقيق و هذا النوع يعد نادر الاستخدام[1] .

1: تعريف الأمراض الوراثية:

تعرف الأمراض الوراثية بأنها مجموعة غير متجانسة من الأمراض المزمنة ذات الأمراض الصحية المستعصية على العلاج الناجح ، يتم توارثها من الوالدين إلى الأبناء و البنات عن طريق تناسل المادة الوراثية (الحقيبة الوراثية) وتمثل طيفاً عريضاً من الأمراض يكون في إحدى طرفيها اعتلال المادة الوراثية بنسبة ضئيلة، و فيها تكون العوامل المعدية النسبة الغالبة وفي الجانب الأخر تمثل الاعتلالات الوراثية الغالبة للأسباب المرضية[2] .

مع التقدم العلمي و الاكتشافات الحديثة و اختراع المجاهر تبين أن أنسجة الجسم مكونة من خلايا، وكل خلية تحتضن نواة هي المسئولة عن حياة الخلية ووظيفتها ، و النواة في كل خلية تحوي المادة الوراثية بداية من الخواص ،التي تجمع بين الجنس البشري و انتهاء بالتفصيلات التي تختص بالفرد فلا يشاركه فيها آخر منذ خلق الإنسانية إلى انتهائها وتسكن المادة الوراثية كشبكة ملتفة في نواة الخلية ،وتتكون من أجسام صغيرة تسمى الصبغيات(الكروموسومات) وهي تراكيب تشبه الخيوط في نواة الخلية حينما تكون على وشك الانقسام و يوجد في كل خلية من خلايا الجسم الإنساني 46 كروموسوما وهي على صورة ثلاثة وعشرين زوجا : فرد من الأب و فرد من الأم[3].

[1]– عبد الفتاح احمد أبو كيلة ، مرجع سابق ، ص 67

[2]- مرجع نفسه ، ص75.

[3] – صفوان محمد عضيبات، مرجع سابق ، ص68.

***أنواع الأمراض الوراثية:**

وتتمثل من عدة فئات وهي كالآتي:

- أمراض وراثية جنية .
- وراثية مركبة (الأمراض الوراثية ذات الأسباب المتعددة) .
- اضطراب الكروموسومات .
- مرض الوراثي الميتوكندري [1] .

1– أمراض وراثية جنية وهي تنتج عن تغيرات او طفرات في تسلسل DNA للجين

وراثية مركبة (الأمراض الوراثية ذات الأسباب المتعددة) تنتج هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل البيئية و الطفرات في جينات مختلفة

اضطراب الكروموسومات توجد الكروموسومات في نواة كل خلية بما أنها تحمل مواد وراثية، فان الاضطرابات في عدد الكروموسومات و بنيتها يمكن ان تسبب المرض تحدث عادة هذه الاضطرابات بسبب مشاكل في انقسام الخلايا مثل متلازمة داون.

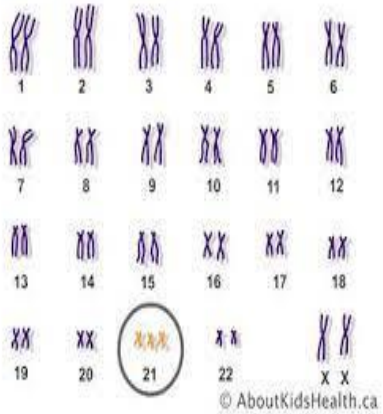

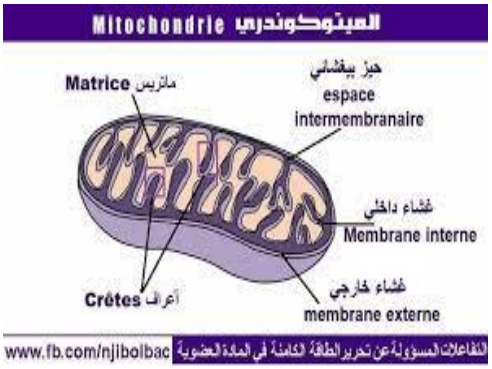

الوراثي الميتوكندري هذا النوع هو بسبب طفرات في الحمض النووي للميتوكوندريا هي عضية مستديرة أو اسطوانية تشارك في التنفس الخلوي و يوجد في السيتوبلازم الخلايا النباتية و الحيوانية

↵ انظر أيضا **https://www.basirclinic.com/ar/genetic-diseases** مركز بصير لطب العيون، ايران، يوم 19 مارس 2022 ،الساعة: 7:50.

ثانيا: أسباب الأمراض الوراثية:

تنشا الأمراض الوراثية نتيجة ظهور سبب من الأسباب الآتية :

- حدوث تغير في عدد الكروموسومات بالزيادة أو النقصان ، أو أيضا حدوث تغيرات هيكلية فيها مثل تكسير الكروموسومات .
- إذا كان عدد الكروموسومات طبيعيا و لكن توجد جينات حاملة للصفة المرضية و تنتقل من الآباء إلى الأبناء.
- إصابة الأم ببعض الأمراض المعدية مثل الزهري و الحصبة الألمانية مما يؤثر في الجينات ، فتظهر الأمراض الوراثية .
- تناول الأم العقاقير و تعرضها للكيماويات و الإشعاعات مما يؤثر في جيماتها فيحدث تشوهات للجنين[1] .

ثانيا : الفحص الطبي الغير الوراثي قبل الزواج:

هو أن يقدم الرجل و المرأة المقبلان على الزواج بإجراء فحوصات معينة للتأكد من خلوهما من بعض الأمراض الوبائية التي قد تنتقل عن طريق الزواج من احدهما إلى الآخر أو إلى الذرية ، أو التأكد من وجود توافق من عدمه في بعض الأمور الصحية ومن أمثلة هذا النوع :

- الأمراض التناسلية مثل الايدز، الزهري والتهاب الكبد الوبائي.

- مرض الحصبة الألمانية، على المرأة أن تقوم بإجراء فحص لمناعتها ضد الحصبة الألمانية لان عدم وجود هذه المناعة قد تسبب تشوهات خلقية للجنين إذا أصيبت الأم بها أثناء حملها.

- فحص فصيلة دم الرجل المرأة للتأكد من عدم وجود تطابق بين الفصيلتين مما يعرض الجنين للخطر[2] .

---

[1]- انظر **www.Hiamag.com** تاريخ التصفح : 20 مارس 2022، الساعة : 18:15.

[2]- عبد الفتاح احمد ابو كيلة ، مرجع سابق ، ص 67.

1:الأمراض المعدية

1- مفهوم الأمراض المعدية:

هي اضطرابات تحدث بسبب كائنات صغيرة مثل البكتيريا أو الفيروسات ، الفطريات أو الطفيليات تعيش العديد من الكائنات الدقيقة في أو على أجسامنا ، هذه الكائنات عادةً ماتكون ضارة أو نافعة و لكن في ظروف معينة فان بعض هذه الكائنات الصغيرة قد تسبب الامراض.

2: أسباب التي يمكن أن تحدث الأمراض المعدية:

البكتيريا تلك الكائنات وحيدة الخلية مسئولة عن حدوث أمراض مثل التهاب الحلق العقدي و عدوى الجهاز البولي و السل.

الفيروسات كائنات اصغر من البكتيريا ولكنها تسبب العديد من الأمراض والتي تتراوح من نزلات البرد وحتى الايدز .

الفطريات تُحدث العديد من الأمراض الجلدية مثل السعفة و القدم الرياضي بينما يمكن أن تسبب أنواع أخرى من الفطريات عدوى في الرئتين أو الجهاز العصبي.

الطفيليات تحدث الإصابة بالملاريا نتيجة التعرض لطفيل صغير للغاية ينتقل عن طريق لدغة البعوض بينما ينتقل بعض الطفيليات الأخرى إلى الإنسان عبر فضلات الحيوانات .

ثانيا :الأمراض المعدية و كيفية انتقالها:

تسهل الإصابة بمعظم الأمراض المعدية عند الاتصال مع شخص أو مع حيوان يحمل العدوى ويمكن أن تنتشر الأمراض المعدية بالاتصال المباشر و خاصةً بالنسبة للإنسان وهذا ما سنتطرق إليه :

انتقال المرض المعدي من شخص إلى آخر يشيع انتشار الأمراض المعدية عبر الانتقال المباشر للبكتيريا أو الفيروسات أو غيرها من الجراثيم من شخص إلى آخر وقد يحدث ذلك حين يلامس إنسان مصاب بالبكتيريا أو الفيروس إنسانا سليما أو يقبله أو يسعل أو يعطس أمامه ،

كما يمكن أن تنتشر هذه الجراثيم من خلال تبادل إفرازات الجسم نتيجة للاتصال الجنسي وقد لا يكون لدى الشخص الذي ينقل الجراثيم أي أعراض للمرض و لكن قد يكون مجرد حامل له[1].

بالرجوع إلى القانون الجزائري نجد انه قد حدد أنواع الفحوصات الطبية الواجب إجراؤها وذلك في نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-154 حيث (لا يجوز لطبيب أن يسلم الشهادة الطبية المنصوص عليها في المادة 02 من نفس المرسوم إلا بناء على نتائج : فحص كامل وتحليل فصيلة الدم (ABO+rhésus))[2].

أ: الفحص العادي الشامل:

يقصد به الكشف الذي يقوم فيه الطبيب بفحص جسم المريض للبحث عن علامات المرض بشكل عام ، فقبل هذا الفحص يتم أخذ السيرة المرضية التي تشمل الأعراض التي يخبرها المريض للطبيب وذلك ليتم تحديد المرض بشكل صحيح و تشكيل خطة للعلاج حيث تصبح هذه البيانات جزءاً من السجل الطبي للمريض [3] .

ب: تحليل فصيلة الدم (ABO+rhésus):

إختبار عامل الريسوس (ABO+rhésus) و هو أهم اختبار للمرأة لأنه يؤثر في الحمل و في حياة أولادها وإذا كانت المرأة سلبية RH- و زوجها ايجابي RH+ كان حملها الأول طبيعيا عاديا وسويا و لكن يجب عليها في هذه الحالة أن تحقن بالدواء المضاد ANTI –D في أول وضع لها بعد 72 ساعة من الولادة و إلا سوف يحدث عندها إجهاض متكرر بعد أول حمل و لن ينفعها العلاج لكن الدواء المضاد ANTI-D سوف يحافظ أطفالها القادمين من حدوث تكسر كرات الدم الحمراء التي تؤدي إتلاف خلايا مخ الطفل [4]

---

[1]- انظر، **www.mayoclinic.org** ، تاريخ التصفح: 07 أفريل 2022 ، الساعة: 1:00.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 06-154 مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1427 الموافق ل 11 مايو 2006 ، يحدد شروط و كيفيات تطبيق أحكام المادة 07 مكرر من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 ،الموافق ل 9 يونيو سنة 1984 و المتضمن قانون الأسرة ، الجريدة الرسمية ، العدد 31 ، الصادرة في الأحد 16 ربيع الثاني عام 1427 هـ الموافق لـ 14 مايو سنة 2006م ، ص 4.

[3]- خريسي سارة ، مرجع سابق ، ص 128.

[4]- عبد الفتاح احمد ابو كيلة ،مرجع سابق ، ص 72 .

الفرع الثاني: نطاق إجراء الفحص الطبي و أهميته

ليتم الفحص الطبي ما قبل الزواج بطريقة صحيحة و فعالة يجب أن يتم بطرق محددة و معايير ليكون دو مصداقية و ذلك لان الشهادة الطبية مهمة في إبرام عقد الزواج ، وهذا ما سنوضحه في مطلبنا من حيث زمان ومكان إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج و تبيان أهميته بالنسبة للمجتمع و أطراف العلاقة .

اولا: نطاق إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج:

1: زمان إجراء الفحص الطبي:

إن مسألة وقت إجراء الفحص الطبي كانت محل نقاش معظم الفقهاء و الباحثين وذلك لما فيها من أهمية كبيرة و ترجع هذه الأهمية في الخيارات التي يمكن اتخاذها في حالة ظهور نتائج من شانها تغير الرغبة في الزواج بالنسبة لأطراف العلاقة.

بالرجوع إلى نص المادة 07 مكرر فقد أوجبت على مقبل الزواج تقديم شهادة طبية لا تزيد عن ثلاثة أشهر تثبت خلو الطرفين من أي مرض أو أي عائق يشكل خطرا على الحياة الزوجية,و يستخلص من نص المادة أن وقت إجراء الفحص الطبي لابد أن يكون قبل إبرام العقد المدني بثلاثة أشهر أو أكثر[1].

2: مكان إجراء الفحص الطبي:

يفضل أن يجريه أصحاب العلاقة في مكان سري و أمين لا يطلع عليه إلى من لهم علاقة بذلك, وخير مكان هو المستشفيات المزودة بالمعدات الفنية والأطباء المهرة ذوي الخبرة والكفاءة العالية, مع عدم التغافل أو النسيان لآداب الفحص الطبي[2].

---

[1]- خريسي سارة ،المرجع السابق ، ص 143 .
[2]- عبد الفتاح احمد ابو كيلة ،المرجع السابق ، ص 108

أما المراكز الغير المؤهلة أو ذات المصلحة التجارية ، أو التي تكون من غير إشراف طبي, وتجمع خليطاً من الأطباء و غيرهم ,فلا ينصح إن تتم فيها إجراءات الفحص الطبي لما تنطوي عليه من تقارير غير دقيقة و ذلك لعدم كفاءة [1].

ثانيا: أهمية الفحص الطبي ما قبل الزواج:

تعد الفحوصات الطبية قبل الزواج مفتاح الزواج الأمن و الحياة السعيدة و هي من الوسائل الوقائية الفعالة في الحد من الأمراض الوراثية و المعدية و تتجلى أهمية إجراء الفحص الطبي في حماية الأسرة و حماية المجتمع .

1: الحماية على مستوى الأسرة:

أ-حماية الزوجين:

الانتشار المخيف للأمراض الخطيرة المعدية في وقتنا الحاضر أصبح يهدد صحة الإنسان، بالتحدث عن الأمراض، كالايدز والالتهاب الكبدي التي هي من اخطر الأمراض المعدية و لها تأثير في قيام العلاقة الزوجية فالعلماء و الباحثين يسعون في مكافحة هذه الأمراض بكافة الطرق العلمية الحديثة و الفحص الطبي ما قبل الزواج له أهمية كبيرة في معرفة هذه الأمراض الخطيرة مبكرا وتفادي انتشارها ، نذكر أهميته في ما يلي:[2]

• الفحص الطبي قبل الزواج سبيل من سبل الوقاية و الحد من الأمراض المعديـة و الوراثيـة الخطيرة ففيه المحافظة على سلامـة الزوجين من هذه الأمراض ، فقد يكون أحدهما مصـاب بمرض معد ينقل إلى الطرف الأخر بالمعاشرة الزوجية أو المخالطة [3] .

---

[1]- ياسين محمد غادي ، شروط الفحص الطبي من منظور شرعي،مجلة جامعة دمشق ، المجلد 17 العدد الأول ، سوريا ، دون سنة ، ص287 .

[2]- حسن صلاح الصغير عبد الله ، مدى مشروعية الالتزام بالفحص الطبي قبل الزواج ، دراسة مقارنة ، ب،ج دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، 2007 ، ص18.

[3]- مرجع نفسه، ص18 .

• يمكن للمصاب بأحد الأمراض الوراثية أن يتزوج و ينجب أطفال أصحاء بشرط أن يختار شريك حياته لا يحمل المرض نفسه أما في حالة الزواج بدون إجراء الفحص الطبي فقد يصادف الطرف الأخر مصاب بنفس، المرض و من المحتمل انتقال المرض للأولاد[1] .

• التحقق من وجود أمراض مزمنة كالايدز التي تؤثر على مواصلة الحياة بعد الزواج ، مما لها دور في إرباك استقرار الحياة الزوجية [2] .

ب-حماية النسل :

المحافظة على النسل من أهم المقومات التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية ، و «النسل هو: الولد الواحد و الأولاد من إطلاق المصدر على اسم المفعول ،و لأنه مصدر ، يستوي فيه المذكر و المؤنث و المفرد وغيره و النسل هو الذرية» [3] ، الذرية التي تعقب الآباء و تخلفهم في بقاء النوع الإنساني ، و من اجل المحافظة عليه شُرِعَ الزواج الذي به يتحقق حِفظ الفروج و الأنساب ، كما يتحقق حفظ النسل بطريقتين الوقاية و الحماية تتمثل الوقاية في غض البصر و حِفظ الفروج وتحريم الخلوة ووجوب الاستئذان عند الدخول، و أما وسائل الحماية فهي تحريم الزنا و تحريم القذف و الخوض في الأعراض ،إلا أن هذه العناية امتدت إلي حُسن اختيار الزوج لزوجته و العكس و نبهت السنة النبوية إلي أهمية ذلك في وراثة الأمراض و الصفات و الطباع ومن هذا المنظور و بتطور العلم والطب سهلت علي الأشخاص التعرف علي الأمراض في وقت مبكر تمكنهم الوقاية من انتشار الأمراض خاصة بين المقبلين على الزواج[4].

---

[1]- خريسي سارة، مرجع سابق ، ص 123 .

[2]- صفوان محمد عضيبات ، مرجع سابق , ص89.

[3] - محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية ، دار فضيلة ، مصر ، الجزء الثالث ، ص 414 .

[4]- فاتن البوعيشي الكيلاني ، مرجع سابق ، ص 124-125.

وعليه فان هته الحماية والوقاية من الأمراض الوراثية مهمة جداً وذلك لأنه لم يتم الكشف لها عن علاج ناجح إلى حد الآن، الأمر الذي يجعل للفحص الجيني دور في التنبيه إلى وجود مشكلة وراثية مما يمكن للإطراف مواصلة التخطيط للمستقبل، بحيث يتناسب مع ما يخططون له من النتائج المتوقعة [1] .

2:الحماية على مستوى المجتمع

إذا كان المقصد الأساسي من الفحص الطبي قبل الزواج هو حماية الزوجين ووقايتهما وحماية النسل والذرية؛ فإن ذلك ينعكس لا محالة على المجتمع فيحقق له الحماية [2] .

• يساهم الفحص الطبي قي التخفيف من أعباء المؤسسات القضائية ، و يظهر ذلك جليا في محـاولة الحد من المشكلات النـاتجة عن الزواج المصـابين بالأمراض و التي تؤدي غالبا إلى التفرقة بينهما و التفكك الأسري الذي ينجم عنه مشاكل اجتماعية خطيرة [3] .

[1]– خريسي سارة ، مرجع سابق ، ص124.

[2]– نظيرة عتيق، حماية العلاقة الزوجية في المستحدث من التشريعات الاسرة ، رسالة دكتوراه ، تخصص احوال شخصية جامعة قسنطينة ، 2016 –2017 ، ص255.

[3]– هشام حضري ، أثار الفحص الطبي على انعقاد عقد الزواج ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 ، ص 27 .

المبحث الثاني: موقف الشريعة الإسلامية والقانون من الفحص الطبي ما قبل الزواج:

إن الفحص الطبي ما قبل الزواج من الإجراءات الطبية التي تهدف إلى كشف مخاطر الأمراض الوراثية أو المعدية ، فالبحث في النظم القانونية و التشريعية يعني سرد و دراسة كل القواعد القانونية التي نصت عليه و نظمته بأي شكل من الأشكال مع ذكر مختلف الآراء الفقهية في الموضوع .

في هذا المبحث سنتناول رأي الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي حول الفحص الطبي ما قبل الزواج .

المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية من الفحص الطبي ما قبل الزواج :

إن حفظ النفس البشرية والعناية بسلامتها من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، باعتبارها أحد الضروريات الخمس التي أوجب الشارع حمايتها وصيانتها وسن التشريعات ما يكفل لها السلامة والاستقرار.

إن مسألة الفحص الطبي قبل الزواج من المسائل المستحدثة التي ظهرت مع التقدم العلمي الهائل في مجال العلوم الطبية والاختراعات الحديثة في مجال الآلات الطبية ومجال علم الوراثة[1]، حيث لم ينص فقهاء الشريعة الإسلامية قديما بضرورة إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج نضرا للوازع الديني كان يحول دون إخفاء الناس لعيوبهم حيث كانوا يتحلون بالصدق والأمانة[2]، أما في الوقت المعاصر فموضوع الفحص الطبي قبل الزواج فهو محل خلاف بين الفقهاء المعاصرين بين مؤيد ومخالف، ولكل اتجاه له رأيه ومبرراته الخاصة ، وسنوضحها كما يلي:

---

[1]–صفوان محمد عضيبات، مرجع سابق، ص98.

[2]– بشير راضية ، المركز القانوني للزوجين في الأسرة ، أطروحة دكتورا، قسم الحقوق ، تخصص أحوال الشخصية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2020–2021، ص51.

الفرع الأول: المؤيدون للفحص الطبي قبل الزواج

ينصُ المؤيدون للفحص الطبي ما قبل الزواج على انه يجوز لولي الأمر إصدار قانون يلزم فيه كل المتقدمين للزواج بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج، بحيث لا يتم الزواج إلا بإعطاء شهادة طبية تثبت أنه لائق طبيا.[1]

وهذا من باب تحقيق الغاية الأساسية من الزواج وهي إنجاب أطفال أصحاء والحفاظ على النسل البشري لأن زواج الأصحاء يدوم ويستمر أكثر من زواج المرضى[2] واستدلوا بما يلي:

أولا: من القران الكريم :

1-لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ** ﴾[3].

وجه الدلالة:

إن الله أمر بطاعته وطاعة الرسول وولي الأمر، والمباح إذا أمر به ولي الأمر المسلم للمصلحة العامة يصبح واجبا ويلزم المسلم بتطبيقه[4].

2-لقوله تعالى: {**وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**}[5] ، وقوله تعالى ﴿ **ولا تقتلوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** ﴾[6] .

---

[1]- عبد الفتاح أحمد أبوكيلة، مرجع سابق، ص157.

[2]- خريسي سارة ، مرجع سابق ، ص110 .

[3]- سورة النساء ، الآية 59 ، على رواية ورش عن نافع.

[4]- عبد الفتاح احمد أبو كيلة، مرجع سابق، ص 159 .

[5]- سورة البقرة ، الآية, 159 ، على رواية ورش عن نافع.

[6]- سورة النساء، الآية ,29 ، على رواية ورش عن نافع .

وجه الدلالة:

نهى الله عز وجل عن إلقاء النفس إلى التهلكة والتهلكة ما يمكن الاحتراز عنه وهناك بعض الأمراض يمكن أن تنتقل بالزواج، فإذا كان الفحص الطبي قبل الزواج يكون سببا في تجنب التهلكة، والوقاية من هذه الأمراض فينبغي الأخذ به[1] .

2- لقوله تعالى:﴿ **هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ**﴾[2] ، وقوله تعالى أيضا على لسان المؤمنين ﴿ **وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وذُرِيَتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا** ﴾[3].

وجه الدلالة:

إن أهم مقاصد الزواج هو الإنجاب والتكاثر لبقاء النسل البشري على وجه الأرض، لتحقيق الغاية الأساسية لخلق الإنسان و هي عبادة الله عزوجل[4] ، لقوله تعالى ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾[5] .

ويتجلى من دعاء زكريا لربه انه حتى الأنبياء و الصالحين يدعون الله عز وجل أن يرزقهم الذرية الطيبة والفحص الطبي قبل الزواج يساهم في إيجاد نسل سليم صحيح خال من العلل و الأمراض [6].

---

[1]- محمد راشد سالم المري، فحص الطبي قبل الزواج في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية القطري، مجلة العلوم العلمية والدراسات الإسلامية ، العدد 14 ، ص 509.

[2]- سورة آل عمران، الآية 38، على رواية ورش عن نافع .

[3] - سورة الفرقان، الآية 74 ، على رواية ورش عن نافع .

[4]- نظيرة عتيق، مرجع سابق، ص 272.

[5]- سورة الذريات ، الآية 56 على رواية ورش عن نافع.

[6]- رواه ابن حبان ،صحيح ابن حبان ، الجزء 9 ، ص349.

ثانيا: من السنة النبوية

هناك الكثير من الأحاديث نأخذ منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1: عن أبي هريرة –رضي الله عنه –أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم "أنظرت إليها؟" قال: لا، قال ﴿ **فاذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيء**﴾ [1].

وجه الدلالة:

يفهم من الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حث الرجل على النظر إلى خطيبته، فإن ذلك هو السبب إلى السعادة الزوجية، عن طريق الاطلاع المسبق على العيوب الظاهرة حيث إن النظر هو فحص خارجي أو ظاهري، بينما مع التقدم العلمي أصبح بالإمكان الكشف عن العيوب الخفية والأمراض، عن طريق إجراء الفحص الطبي قبل الزواج وهنا تظهر مشروعيته[2].

2– روى عن عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ **تخيروا لنطفكم، وانكحوا الأكفاء، و انكحوا إليهم** ﴾[3].

وجه الدلالة:

يفهم من الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم حث على حسن اختيار الزوجة، وهدا يشمل الصفات الأخلاقية والخلقية،وبعض هذه الصفات الخلقية لا تظهر إلى بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج عن الأمراض الوراثية [4].

---

[1]– صفوان محمد عضيبات ، مرجع سابق، ص 104.

[2]– عبد القادر علاق، الفحص الطبي للمقبلين على الزواج، دراسة مقارنة، أطروحة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القانون الخاص ، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2012–2013 ص286.

[3]– انظر **www.dorar.net** ،علوي بن عبد القادر السقاف، الموسوعة الحديثية ، ص2928 تاريخ التصفح 24 جويلية 2022 الساعة : 12:53.

[4]– سعد بن عبد العزيز الشويرخ ،أحكام الهندسة الوراثية، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، 2007، ص 132.

3- ما روى عن أبي سعد بن سنان الخدري -رضي الله عنه - أن النبي -صلى الله عليه وسلم - قال ﴿ **لا ضرر ولا ضِرار**﴾ [1].

وجه الدلالة:

نهى الرسول -صلى الله عليه وسلم- عن الضرر و الإضرار بكل صورة سواء كان بالنفس أو بالغير، والفحص الطبي عن الأمراض المعدية قبل الزواج يؤدي إلى منع الضرر بالزوج الآخر في حالة ظهور أمراض معدية، وبهذا فإن الفحص الطبي مشروع من باب عدم الإضرار بالطرف الأخر.[2]

الفرع الثاني: المعارضون للفحص الطبي ما قبل الزواج

يتبنى هذا الفريق بعدم جواز إجبار أي شخص على إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج، واكتفوا بتشجيع الناس ونشر الوعي بوسائل مختلفة و بأهمية الفحص الطبي واستدل الآخذين بهذا القول بالآتي:

أولا: من السنة النبوية:

1- روى البخاري عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال النبي -صلى الله عليه وسلم-يقول تعالى ﴿ **أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإن ذَكرَنِي في نَفْسهِ، ذَكَرْتُهُ في نَفسي، وإنْ ذَكَرَنِي في ملإٍ، ذكَرتُهُ في ملأ خَيْرٍ منْهُم** ﴾[3].

[1]- جمال مهدي محمود الأكشة، موقف الشريعة الإسلامية من تعديل الجديد الوارد بالقانون رقم 126 لسنة 2008 والخاص بإلزام الزوجين بالفحص الطبي قبل الزواج ، الطبعة الاولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، 2012 ، ص147.

[2]- جمال مهدي محمود الأكشة ، المرجع نفسه ، ص 148.

[3]-صحيح البخاري، بشرح فتح الباري، كتاب التوحيد رقم 7405، جزء13، ص395.

وجه الدلالة:

إن الواجب على العبد إحسان الظن بالله تعالى وإذا فعل فلا يحتاج إلى إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج[1] ، لأن إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج يتعارض مع حسن الظن بالله عز وجل، إذا ينطوي على عدم الثقة في رحمة الله[2].

2- ما رواه أبو هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال:﴿ **إذا أتاكُم من تَرضونَ خُلقهُ ودينهُ فزوّجوهُ، إلا تفعلوا تكنْ فتنةٌ في الأرضِ وفسادٌ عريضٌ** ﴾[3]

وجه الدلالة:

إن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يذكر الصحة، واكتفى بالدين والخلق، لأن الأصل الإنسان يخلق سليم، وعليه لا يجب إجبار أحد على إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج.

وقد رأى أصحاب هذا الرأي أنه لا يعقل أن يتوقف الزواج على إجراء فحص طبي لأن في ذلك جلب مشقة ووضع حاجزا أمام الراغبين، وفي هذا إعادة لمشاريع الزواج وتشجيع على انتشار الزواج السري[4].

ثانيا: من المعقول

1- إلزام الناس بالفحص الطبي فيه مفسدة، لأن الفحص الطبي ما قبل الزواج غالب ما يكشف عن مرضيين وراثيين أو ثلاثة، والأمراض الوراثية في الوقت الحالي كثيرة جدا ، وإذا ألزمنا الناس بالفحص الطبي قد يتعذر الزواج ويكثر الفساد[5].

---

[1]- سعد بن عبد العزيز الشويرخ ، مرجع سابق ، ص 128.

[2]- جمال مهدي محمود الأكشة ، مرجع سابق، ص165.

[3]-الترمذي ، سنن الترمذي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في من ترضون دينه و خلقه ، حديث رقم 1084 ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، 1978، ص 385.

[4]- سارة خريسي، مرجع سابق ، ص118 .

[5]- عبد الفتاح احمد أبو كيلة، مرجع سابق، ص 160.

2- إن المقبل على الزواج عليه بالتوكل على الله وإحسان الظن به عز وجل، والكشف يعطي نتائج غير صحيحة أحيانا[1] .

المطلب الثاني: موقف التشريع الجزائري من الفحص الطبي ما قبل الزواج :

إن أول ما نذكره في هذا المطلب أن المشرع الجزائري قد تطرق لموضوع الفحص الطبي قبل سنة 2005 م و ذلك من خلال نص المادة 115من الأمر المتضمن قانون الصحة لسنة 1976م و الذي جاء فيه» : تحدد بموجب مرسوم، كيفيات الفحص الطبي السابق للزواج

و ذلك لأجل حماية صحة العائلة »[2] ، هذا الذي يجعلنا نقسم هدا المطلب إلى فرعين و هما موقف المشرع من الفحص الطبي ما قبل الزواج قبل تعديل 2005، موقف المشرع من الفحص الطبي ما قبل الزواج أثناء التعديل و ما وراء تعديل 2005.

الفرع الأول: الفحص الطبي ما قبل الزواج قبل تعديل 2005 :

كما ذكرنا في السابق أن المشرع الجزائري قد اشترط الفحص الطبي ما قبل الزواج في نص المادة 115من قانون الصحة لسنة 1976م الذي حدد بموجب مرسوم إلزامية الفحص قبل إبرام عقد الزواج وذلك ليحافظ على الصحة العامة للزوجين و العائلة [3] حيث لم يتطرق المشرع إلى هذه المسالة من قبل[4] .

---

[1]- عبد الفتاح احمد أبو كيلة المرجع نفسه ، ص161.

[2]- المادة 115 من الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 هـ الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 المتضمن قانون الصحة العمومية .

[3]- مسعود هلالي ، التجديد في مباحث الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي و التشريع الجزائري ، أطروحة دكتوراه العلوم في الشريعة و القانون ، قسم الشريعة و القانون ، تخصص أحوال شخصية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، 2014/2013 ، ص 346 .

[4]- خريسي سارة ، مرجع سابق ، ص 163.

سنة 1976 م تم إصدار أول نص قانوني يقر فيه بالفحص الطبي ما قبل الزواج إلا أنه تم إلغائه سنة 1985م ، ولم يقم المشرع بإصدار أي نص أو حكم قانوني يوحي أو يشير إلى فكرة الفحص الطبي ما قبل الزواج الأمر الذي اعتبره الشراح نقصا تشريعيا يجب تداركه مستقبلا[1].

الفرع الثاني: الفحص الطبي ما قبل الزواج بعد تعديل 2005:

في عام 2005م طرا على قانون الأسرة بعد التعديلات التي من بينها نص المشرع بالشهادة الطبية ما قبل الزواج في المادة 07 مكرر من الأمر 05-02[2] ، حيث جاء فيها : « يجب على طالبي الزواج إن يقدما وثيقة طبية لا يزيد تاريخها عن ثلاثة أشهر تثبت خلوهما من أي مرض أو أي عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج .

يتعين على الموثق أو ضابط الحالة المدنية إن يتأكد قبل تحرير عقد الزواج من خضوع الطرفين للفحوصات الطبية ومن علمهما بما قد تكشف عنه أمراض أو عوامل قد تشكل خطرا يتعارض مع الزواج و يؤشر ذلك في عقد الزواج .

تحدد شروط و كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنفيذ[3] ».

من خلال استقراء هذا النص القانوني، يتبين لنا أن المشرع قد أعاد النظر في فكرة الفحص الطبي ما قبل الزواج و ألزم في نص المادة 07 مكرر على المقبلين على الزواج بتقديم شهادة طبية لا يتجاوز تاريخ صدورها ثلاثة أشهر يوم إبرام العقد حيث تثبت خلوهم من الأمراض أو أي عامل قد يؤثر سلبا على العلاقة الزوجية .

كما انه بين و بعبارة صحيحة على أن الشخص المؤهل قانونا بإبرام عقد الزواج ملزم بالتحري و التأكد من صحة الشهادة و من إجراء الفحوصات و التأكيد على علم كل من الطرفين المقبلين على الزواج بنتائج الفحص التي قد تشكل خطرا على الزواج إذا تم ، و في حالة وجود مرض

---

[1]- علاق عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 234-235.

[2]- خريسي سارة ، المرجع السابق ، ص163 .

[3]- المادة 07 مكرر من القانون رقم 11/84 المؤرخ في 09 يوليو 1984 ، المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل و المتمم بالأمر رقم 02/05 .

و تمت الموافقة عليه من كلا الطرفين على ضابط الحالة المدنية أن يؤشر ذلك في عقد الزواج وهذا مباشرة قبل تحريره[1] .

قام المشرع الجزائري بتحديد طبيعة الشهادة الطبية و أنواع الفحوصات الطبية الواجب إجرائها من قبل المقبلين على الزواج ، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 06/ 154[2].

طبقا لهذا المرسوم لا يمكن للطبيب أن يسلم الشهادة الطبية إلا بعد اطلاعه على نتائج التحاليل و الفحوص التي قام بها المقبلين على الزواج و التي تتمثل في فحص عيادي شامل و تحليل فصيلة الدم (ABO+rhésus) [3] ، يمكن أن يقترح الطبيب على المعني بإجراء فحوصات للكشف عن بعض الأمراض التي يمكن أن تشكل خطر الانتقال إلى الزوج و الذرية و ذلك بعد إعلامه بمخاطر العدوى منها[4] ، المشرع لم يحدد الأمراض المعنية بالفحص الطبي ما قبل الزواج بل جعل السلطة التقديرية في ذلك للطبيب الفاحص ، كما جعل للطبيب الحرية في اختيار أنواع الفحوصات الطبية فمن جهة يمكن أن يؤثر ذلك على مصداقية الشهادة الطبية حيث يمكن أن يكون الطبيب متواطئا مع احد الطرفين في حالة إذا كان به مرضا ما و يكون الطبيب على علم بذلك و مع ذلك يؤشر على وثيقة الزواج و هذا يجعله يتملص من المسؤولية لعدم مخالفة القانون ، بسبب عدم الإلزام بالتحليل عن جميع الأمراض الواجب التحقق منها قبل عقد الزواج الرسمي[5] ، و من جهة أخرى يمكن تأويل ذلك بشكل ايجابي حيث انه لو حدد تلك الأمراض على سبيل

---

[1]– علاق عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 237–238 .

[2]–مرسوم التنفيذي رقم 06/154 المؤرخ في 11 ماي 2006 يحدد الشروط و كيفيات تطبيق أحكام المادة 07 مكرر.

[3]– المادة 03 من المرسوم 06/154 المرجع السابق ، ص4 .

جاء فيها : لا يجوز للطبيب أن يسلم الشهادة الطبية المنصوص عليها في المادة 02 إلا بناءا على نتائج فحص عيادي شامل و تحليل فصيلة الدم (ABO+rhésus)

[4]– المادة 04 من نفس المرسوم ، المرجع السابق ، ص 4 .

[5]– طريف زينة ، الفحص الطبي قبل الزواج دراسة مقارنة ، مذكرة ماستر ، قسم الحقوق ، تخصص أحوال شخصية ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، ص 58 .

الحصر ، لأفرغ مضمون المادة 04 من المرسوم التنفيذي 06/154 لأنه لا يمكن حصر جميع الأمراض خاصة لانتشارها وظهور أمراض جديدة صعبة الاكتشاف و العلاج [1].

قد أشارت المادة في الأخير إلى أن تحديد شروط و كيفية تطبيق أحكام هذه المادة يخضع للتنظيم، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-154 المؤرخ في 11ماي 2006 [2] .

[1]- زيان أسمهان ، الفحص الطبي قبل الزواج ، مذكرة ماستر ، قسم الحقوق ، تخصص القانون الطبي ، جامعة مستغانم ، 2018/2019، نوقشت يوم :23/06/2019 ، ص53/54 .

[2]- نسرين شريقي و كمال بوفرورة ، سلسلة مباحث في القانون قانون الأسرة ، دار بلقيس ، الجزائر ، 2018 ، ص 37 .

خلاصة الفصل

الفحص الطبي ما قبل الزواج يعتبر من أهم المواضيع في كل أبعاده الطبية والشرعية والقانونية وهدا راجع لحساسية المسألة، لهدا فإن موضوع الفحص الطبي قبل الزواج يلامس واقع كل إنسان ويجسد مخاوفه و أماله في الطرف الآخر من الناحية الصحية لارتباط العامل الصحي بمساعدة الأسرة في استقرارها، كل هده الأمور جعلت الكثير من الدول تسن تشريعات بخصوص إلزامية قيام المقبلين على الزواج بإجراء هدا الفحص الطبي قبل الزواج خاصة في المجتمعات الإسلامية لهدا كان إلزاما دراسة هدا الموضوع من الناحية الشرعية قبل التطرق إلى الناحية القانونية.

وباعتبار أن قانون الأسرة الجزائري مستمد من أحكام الشريعة فقد أبدا اهتمامه بصحة الزوجين والأولاد ودلك بإلزام المقبلين على الزواج بإجراء الفحص قبل الزواج في تعديل (قانون الأسرة الجزائري لسنة 2005).

ولم يكتفي بذلك بل اعتبر الشهادة الطبية شرط لتحرير عقد الزواج ورتب مسؤولية على مخالفة هذا الشرط سواءاً بالنسبة للطبيب أو للموثق أو ضابط الحالة المدنية.

الفصل الثاني
المسؤولية المترتبة عن اهمال قواعد الفحص الطبي قبل الزواج

تمهيد:

تعتبر مسالة الفحص الطبي قبل الزواج قضية مهمة داخل المجتمعات، لما لها من دور في استقرار الأسرة والعلاقات الاجتماعية، وكذا الحد أو التقليل من انتشار الأمراض الوراثية والمعدية، وعلى هذا الأساس أقدمت معظم الدول على تأطير فكرة الفحص الطبي ما قبل الزواج بسياج قانوني بإصدار تشريع خاص به.

تنتج عن الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج مسؤولية سواء على الطبيب الفاحص بتزوير النتائج أو إفشاء أسرار زبائنه، كذلك بالنسبة للموظف المؤهل قانونا بتسجيل عقد الزواج وتوثيقه دون الشهادة الطبية.

وعليه سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين أساسين المبحث الأول نطاق المسؤولية المترتبة عن اهمال قواعد الفحص الطبي والمبحث الثاني أثار الفحص الطبي ما قبل الزواج على النظام العام و الآداب العامة .

المبحث الأول: نطاق المسؤولية المترتبة عن إهمال قواعد الفحص الطبي.

ألزم المشرع الجزائري المقبلين على الزواج بإجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج، وذكر الشروط التي على الطبيب الفاحص والشخص المؤهل قانونا بتحرير عقد الزواج الالتزام

بها، إلا انه أغفل أن يشيرا صراحة إلى أثر الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج سواء في المادة07 مكرر أو في المرسوم التنفيذي رقم 06-154 الذي حدد شروط وكيفيات تطبيق هده المادة، وكما هو متعارف عليه فإن أي قاعدة قانونية يجب أن تقترن بجزاء يحافظ على فعاليتها في المجتمع [1].

ومن خلال دراستنا في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المسؤولية المترتبة عن إهمال قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج من طرف الطبيب الفاحص في المطلب الاول و الموظف المؤهل قانونا و المقبلين على الزواج في المطلب الثاني .

المطلب الأول: أساس مخالفة قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للطبيب الفاحص:

يعتبر العمل الطبي من أهم الأعمال الإنسانية، حيث يعتبر من أشرف المهن كونها تحافظ على صحة الإنسان مند القدم ، ففي حالة وقوع أخطاء تقوم على الطبيب مسؤوليات وهيا مسؤولية أدبية و قانونية ،الأولى لا علاقة لها بالقانون بل متروكة إلى الضمير و الوجدان الشخصي للطبيب ،أما الثانية فهي التي يتعرض الطبيب للمسالة القانونية في حالة مخالفتها وتنقسم إلى قسمين مسؤولية عقدية وهي ناتجة عن الإخلال بالتزام تعاقدي أو عدم الوفاء به و مسؤولية تقصيرية و التي يقصد بها الإخلال بالواجب القانوني ،أي قيام الطبيب بفعل غير مشروع ،وبما أن المشرع أوكل تحرير الشهادة الطبيبة إلى الطبيب الفاحص بموجب الأمر

[1]-علاق عبد القادر، مرجع سابق، ص256.

06-154 [1]، فعند وقوع أي خطا تقوم على الطبيب المسالة القانونية والتي سيتم دراستها على النحو التالي:

الفرع الأول: الخطأ في التشخيص:

تعتبر مرحلة التشخيص أول محطة في علاقة الطبيب بمريضه، فهو العمل الذي يحدد من خلاله الطبيب المرض، بحصر خصائصه وأعراضه وأسبابه، ويحدد مخاطر حدوث المرض بدلالة ميولات واستعدادات المريض[2]، وهو أيضا ذلك الجزء من الفن الطبي الذي يهدف لمعرفة طبيعة المرض ووضعه في الإطار المحدد له[3]، وهداما أكدته المادة 16 من مدونة أخلاقيات الطب بنصها:"يخول للطبيب وجراح الأسنان القيام بكل أعمال التشخيص والوقاية والعلاج[4]، فإذا حدث خطأ في التشخيص تصبح الأعمال اللاحقة خاطئة، مما يجعلها عملية صعبة ودقيقة.

من خلال بحثنا سنحاول الإشارة أين تثور المسؤولية الطبية كالأتي:

- إذا كان الخطأ يشكل جهل واضح بالأصول العلمية الثابتة، والمتفق عليها علميا ونظريا والمبادئ الأولية لمهنة الطب، حيث انه إذا كانت هذه الأخطاء جسيمة، أو تنطوي على جهل مطبق بت العلوم الطبية، فإن ذلك يستوجب قيام مسؤولية الأطباء على هدا الخطأ. [5]

---

[1]-خريسي سارة، مرجع سابق، ص172.

[2]-عبد الهادي بن زيطة، العمل الطبي في القانون المقارن و الاجتهاد القضائي ، مجلة العلوم و الدراسات الإسلامية ,العدد الأول ،2013 ,ص159.

[3]-مولاي محمد لمين، أنواع الخطأ الطبي وصوره في المسؤولية المدنية للطبيب الممارس في القطاع الخاص، مجلة العلوم والدراسات الإسلامية العدد الأول ،2015 ص166.

[4]-المرسوم التنفيدي رقم 92-276المؤرخ في 5 محرم عام 1413 الموافق 6 يوليوسنة1992، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب ،الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 52،سنة 1992 .

[5]-محمد حسين منصور، المسؤولية الطبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2007، ص 51.

- يسأل الطبيب عن الخطأ في التشخيص في حالة إذا كان ذلك راجعا إلى عدم استشارته لزملائه الأكثر تخصصا، وعدم التسرع في الفحص والتحري بدقة ومراجعة السوابق المرضية والتأثيرات الوراثية من اجل التأكد من طبيعة ونوع المرض، أو تجاهله لنتائج التحاليل الطبية المقدمة من طرف المريض[1].
- الطبيب المخبري أيضا تقع عليه المسؤولية كون أنه ملزم بتحقيق نتيجة بدلا من إلزامه ببدل عناية فقط في دقة ونتائج التحاليل رغم صعوبتها، وهذا ما قضت به محكمة كولمار الفرنسية بتاريخ 25 أكتوبر 1989 على اعتبار عملية الكشف عن فيروس مرض نقص المناعة المكتسبة HIV توقع على عاتق الطبيب المخبري وهو مطالب بتحقيق نتيجة بالرغم من صعوبات الكشف عن مثل هذه الفيروسات لكونها صعبة ومعقدة، وبذلك فإن الطبيب مطالب بتحقيق نتيجة وهي سلامة التحليلات [2].
- إذا كان الخطأ في التشخيص راجعا إلى استخدام الطبيب لوسائل مهجورة وطرق لم يعد معترفا بها علميا في هذا المجال[3].

وعليه فالطبيب الفاحص عليه استقبال المقبلين على الزواج وإخضاعهم لجميع الفحوصات والتحاليل اللازمة التي ذكرها المشرع الجزائري وله الحرية في إجراء فحوصات إضافية للتأكد من سلامتهما والكشف عن أمراض واجتناب نقل العدوى بينهم، لأن أي فعل او ضرر يصدر من الطبيب الفاحص من شانه التأثير على سلامة وسلاسة الفحوصات الطبية سيجد نفسه أمام مسؤوليات مختلفة، حيث يستخلص من نص المادة 17 من المرسوم التنفيذي 92-276 " يجب أن يمتنع الطبيب أو جراح الأسنان عن تعريض المريض للخطر لا مبرر له خلال فحوصه الطبية أو علاجه"، فالمبدأ العام هو الإعفاء المطلق للطبيب من المسؤولية عن الخطأ في التشخيص ، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة، لأن المشرع لم يسن قوانين خاصة للأطباء

---

[1]-علاق عبد القادر، مرجع سابق، ص261.

[2]- خريسي سارة ، مرجع سابق، ص177.

[3]-محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 53.

في حالة مخالفتهم لأصول أعمالهم ،وعليه كان علينا الرجوع لأحكام القواعد العامة ، ففي حالة ظهور خطأ في التشخيص ناتجا عن جهلا واضحا لا يغتفر أو مخالفة صريحة لأصول ،الطب يمكن طلب التعويض فبموجب المادة 124 من القانون المدني " كل فعل أيا يرتكبه الشخص بخطئه، يسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض" و أيضا المادة 289 من قانون العقوبات الجزائري في نصها " في حالة إذا ما نتج عن الرعونة أو عدم الاحتياط إصابة أو جرح أو مرض أدى إلى عجز الكلى عن العمل لمدة ثلاثة شهور فيعاقب الجاني هنا بالحبس من شهرين إلى سنتين و بغرامة من 500إلى 15,000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين "[1]

الفرع الثاني: تزوير نتائج الفحص الطبي:

يقصد بالتزوير تغيير الحقيقة في نفود أو أوراق مالية أو سندات كانت في الأصل موجودة و صحيحة أو محرر أو سند عمومي أو رسمي [2]، من شأنها إلحاق الضرر بالحقوق أو المراكز القانونية للأشخاص، و بمأن تحرير شهادة طبية خاصة بالزواج شأنه شأن أي شهادة طبية أخرى تصدر من عند أي جهة طبية، فهي تعتبر وثيقة إدارية تكتسب أهمية بالنسبة لصاحبها أو للغير[3].

إن تحرير الشهادات الطبية ليس مجرد شكلية مادية للنشاط الطبي، بل يتعلق الأمر بعمل على درجة من الخطورة، بالنسبة للمهنة الطبيب، حيث أن نتائجه تتجاوز الإطار الضيق

[1]– خريسي سارة، المرجع السابق ، ص180.

[2]–صحبي محمد أمين، الطبيعة القانونية لجريمة التزوير في المحررات، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد06، 2017،ص51.

[3]–علاق عبد القادر، مرجع سابق، ص261.

للعلاقة الطبية، وإن الثقة التي يمنحها المجتمع للطبيب قد تتهاوى أمام الشكوك التي قد تحوم حول صحة هذه الشهادة الطبية، وصدق المعلومات الواردة فيها[1] .

تزوير النتائج يتنافى مع آداب وأخلاقيات مهنة الطب، فيسأل عليها لإلحاقه الضرر

بالغير وهنا تتعدى المسؤولية التأديبية والمدنية فيسأل جزائيا، إن المشرع الجزائري لم ينص صراحة على عقوبة تزوير نتائج الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للطبيب الفاحص، و إنما ترك أحكامها للقانون العام [2]، حيت جاء في نص المادة 222من قانون العقوبات على أنه "يعاقب كل من قلد أو زور أو زيف رخصا أو شهادات أو كتابات أو بطاقات أو نشرات أو إيصالات... من الوثائق التي تصدرها الإدارات العمومية بغرض إثبات حق أو شخصية أو صفة ... يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بغرامة من 1,500إلى 15,000دينار و يجوز علاوة على دلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 14من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر ،ويعاقب على شروع بمثل ما يعاقب به على الجريمة التامة.

تطبق العقوبات ذاتها على:

1-من استعمل الوثائق المقلدة أو المزورة أو المزيفة المذكورة مع علمه بذلك.

2-من استعمل إحدى الوثائق المشار إليها في الفقرة الأولى مع علمه أن البيانات المدونة بها أصبحت غير كاملة أو غير صحيحة. [3]

كما يمكن أيضا متابعة الطبيب الفاحص مدنيا وفقا لقواعد العامة، على أساس المسؤولية المدنية التقصيرية ، وذلك بإثبات أركانه الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية، أو على أساس

---

[1]-سليمان حاج عزام،المسؤولية القانونية للطبيب عن تحرير شهادات طبية مخالفة للحقيقة ،مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد17، 2018،ص51.

[2]- خريسي سارة ، مرجع سابق، ص184.

[3]-الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8يونيو سنة 1966، الذي يتضمن قانون العقوبات.

المسؤولية العقدية في حالة وجود عقد طبي بين الطبيب الفاحص والشخص المفحوص، ويستطيع كل متضرر من فعل تزوير أن يحرك دعوى قضائية تستهدف التعويض وتوقيع العقوبة الجزائية على فاعلها [1].

الفرع الثالث: إفشاء السر الطبي.

من أخلاق الإنسان عامة والأطباء خاصة كتمان الأسرار، فالأخلاق قبل القانون توجب احترام والمحافظة على السر، فالإنسان يتمتع بحقوق شخصية وآدمية التي لا يمكنه الاستغناء عنها، لأن الحق في الخصوصية حق جوهري للإنسان فهو مكرس دستوريا في أغلب التشريعات، ومنها التعديل الدستوري في مادته الأولى نص على انه:

" لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن العامة وحرمة شرفه ..." [2]، والتعدي عليها يعد جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة مدنية وجنائية [3].

أقر المشرع الجزائري، مبادئ وأحكام قانونية تمنع انتهاك حرمة وشرف الحياة الخاصة لكل فرد أو مواطن حيث جرم إفشاء السر المهني حيث نصت المادة 301 من قانون العقوبات على "يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر و بغرامة مالية من 500 إلى 5000 دج الأطباء و الجراحون و الصيادلة و القابلات و جميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلى إليهم بها وأفشوها في غير الحالات التي يوجب عليهم القانون إفشاؤها و يصرح لهم بذلك"، كما نصت المادة 36 من القانون 98-09 "يشترط في كل من الطبيب أو جراح أسنان أن يحتفظ بالسر المهني المفروض لصالح المريض و المجموعة إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك" .

---

[1]-علاق عبد القادر مرجع سابق، ص266.

[2]-المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المتضمن التعديل الدستوري الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996.

[3]-عبد الرحيم صباح، المسؤولية الجزائية للطبيب عن إفشاء السر المهني، دفاتر السياسة والقانون، العدد4 ،2011، ص176.

كل هذه النصوص وغيرها تؤكد على أن فعل إفشاء السر المهني يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون [1].

المطلب الثاني: أساس مخالفة قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للموظف المؤهل قانونا والمقبلين على الزواج:

لقد نص المشرع على شخصين دون غيرهما واسند إليهما مهمة القيام بإجراءات تحرير وثيقة عقد الزواج المبرم داخل الوطن، هما ضابط الحالة المدنية والموثق الذي يوجد بدائرة اختصاصه مسكن الخاطبين أو أحدهما، إذا وقع انعقاد الزواج أمام ضابط الحالة المدنية وفقا للشروط التي تضمنها القانون فانه يجب عليه أن يسجل هذا الزواج في سجلات الحالة المدنية فورا، ويسلم الزوجين دفترا عائليا يثبت صحة وشرعية العقد الذي قام بتسجيله[2] .

الفرع الأول: أساس الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للضابط الحالة المدنية والموثق:

في نص المادة 07 مكرر من قانون الأسرة أوضح المشرع الجزائري على انه يجب على طالبي الزواج أن يقدما وثيقة طبية لا تزيد عن ثلاثة أشهر تثبت حالتهم الصحية و أنها تخلو من أي مرض أو عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج ، حيث يؤكد المشرع على ضابط الحالة المدنية أو الموثق أن يتأكد قبل تحرير عقد الزواج من خضوع الطرفين للفحوصات الطبية ومن علمهما التام بما قد تكشفه من أمراض قد تشكل خطرا يتعارض مع الزواج وعليه أن يؤشر بذلك في عقد الزواج [3] ، المادة 18 من الأمر 05-02 و المواد 09 و 09 مكرر من نفس الأمر حددتا الجهتين المسئولتين عن إبرام عقد الزواج هما الموثق و ضابط الحالة المدنية [4]، المادة 71 معدلة بالقانون رقم 14-08 المؤرخ في 9 غشت 2014 من قانون

---

[1] – الأمر 66-156 ، المؤرخ في الموافق 8يونيو سنة 1966، الذي يتضمن قانون العقوبات ، مرجع سابق .

[2]– عبد العزيز سعد ، نظام الحالة المدنية في الجزائر ، الجزء الثاني ، دار هومه ، الجزائر ، 2011 ، ص 63-64 .

[3]– المادة 07 مكرر من القانون 84-11 العدل و المتمم بالأمر 05-02، مرجع سابق.

[4]–طويل شهرزاد، تسجيل عقود الزواج بمصلحة الحالة المدنية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 12، بدون سنة ص 27-28 .

الحالة المدنية تنص على أنه « يختص بعقد الزواج ضابط الحالة المدنية أو الموثق الذي يقع في نطاق دائرته محل إقامة طالبي الزواج أو احدهما أو المسكن الذي يقيم فيه احدهما باستمرار مدة شهر واحد على الأقل من تاريخ الزواج »[1]، و عليه فان المشرع قد اقتصر جميع العقود المكتوبة و المعتبرة قانونا على تلك التي يتولى الموثق بصفته ضابطا عموميا ، والتي يتولى أي موظف مؤهل قانونا فيها إبرام العقود كما هي الحال بالنسبة لضابط الحالة المدنية .[2]

ومن هنا فان سلطة و مسؤولية الموثق و ضابط الحالة المدنية بشان تحرير عقود الزواج تحكمها النصوص القانونية ، و لا يجوز الخروج عنها [3]، وعليه إلزام المشرع للموظف المؤهل قانونا بإتباع شروط و كيفية تطبيق نصوص القانون أن عدم توثيق أي عقد نكاح إلا بعد الحصول على ما يفيد خضوع الزوجين لفحص طبي يرتب مسؤولية على الموثق و ضابط الحالة المدنية حال عدم الالتزام بذلك [4]، وعليه إذا لم يتقدم الزوجان إلى الموثق أو ضابط الحالة المدنية ، بشهادة طبية لا تزيد عن ثلاثة أشهر تثبت فحصهما فان الجزاء المترتب عن ذلك هو امتناع الموثق أو ضابط الحالة المدنية من تحرير عقد الزواج ، وإعلام الزوجين بأنه لا يجوز قانونا له بتحرير عقد لا يتوفر فيه جميع الشروط المنصوص عليها في القانون و هو شرط تقديم شهادة طبية لكلا الطرفين[5].

---

[1]– يوسف دلا ندة ، قانون الحالة المدنية ، دار هومه ، الجزائر ، بدون سنة، ص 41 .

[2] – خريسي سارة ، مرجع سابق ، ص 194 .

[3] –بلحاج العربي ، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 137.

[4]–فاتن البوعيشي الكيلاني ، مرجع سابق ، ص 159.

[5]– عبد العزيز سعد، قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 53.

يخضع ضابط الحالة المدنية و الموثق إلى مسؤولية مدنية تنتج عن ارتكاب أخطاء عمدية أو غير عمدية لسهو منه أو نسيان أو عدم اتخاذ الحيطة يتم اكتشاف هذه الأخطاء من طرف النائب العام أو وكلائه وهذا ما جاء في نص المادة 25 من قانون الحالة المدنية[1] التي تنص على أنه : « يتعين على النائب العام شخصيا أو على وكلائه التحقق من وضع السجلات و يحرر في جميع الأحوال عند إيداعها لدى كاتب الضبط محضرا ملخصا عن التحقيق ويثبت المخالفات فيما إذا ارتكبت طبقا للنصوص من قبل ضابط الحالة المدنية ويطلب معاقبتهم»[2] ، نلاحظ أن المادة 77 الفقرة الأولى من قانون العقوبات ، تعاقب بالحبس من شهرين على الأكثر مع الغرامة ، إذ ما خالف الموثق أو ضابط الحالة المدنية الشروط الواجبة لتحرير عقد الزواج ، كما أن المادة 26 من الأمر 20/70 المؤرخ في 1970/02/19 و المتضمن قانون الحالة المدنية ، تنص على أن يمارس ضباط الحالة المدنية مهامهم تحت مسؤولياتهم المدنية و الجنائية و مراقبة النائب العام [3]، كما جاء في نص المادة 441 من قانون العقوبات انه نصت على العقوبات الخاصة بسبب ارتكاب مخالفات تتعلق بقيد وثائق الحالة المدنية بشان الزواج أو بشان دفن دون ترخيص وعليه يعاقب من عشرة أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة من 100الى 1000 دج أو إحدى هاتين العقوبتين [4] ، كما تنص الفقرة الثانية من المادة 77 قانون الحالة المدنية على أن يعاقب ضابط الحالة المدنية أو القاضي الشرعي الذي لم يطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل بغرامة لا يمكن أن تتجاوز 200دج بموجب حكم صادر عن المحكمة الناظرة في المسائل المدنية [5] .

---

[1]– انظر **http://www.mouwazaf-dz.com/t8173-topic** منتدى موظف الجزائري ، الجزائر ، تاريخ التصفح 12 جوان 2022 على الساعة 10 :23.

[2] – المادة 25 من قانون الحالة المدنية ، الأمر رقم 20/70 المؤرخ في ذي الحجة عام 1389 الموافق ل 19 فبراير سنة 1970.

[3]– بلحاج العربي ، بحوث قانونية في قانون الأسرة الجزائري الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2014 ، ص 212 .

[4]– انظر الموقع **http://www.mouwazaf-dz.com/t8173-topic**منتدى موظف الجزائري، مرجع سابق، تاريخ التصفح 12 جوان 2022 على الساعة 10 :23 .

[5]– خريسي سارة ، مرجع سابق ، ص 196 .

الفرع الثاني: أساس مخالفة قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للزوجين:

لقد نص المشرع في نص المادة 07 مكرر من قانون الأسرة 2005 والمادة 02 من المرسوم التنفيذي 06-154 المتعلق بالفحص الطبي قبل الزواج،على إلزام المقبلين على الزواج بتقديم شهادة طبية تثبت بأنهم اجروا الفحوصات الطبية الخاصة بالزواج وخصوصا فصيلة الدم ABO حتى يتم عقد الزواج. ويعتبر هذا الجراء شكليا لابد منه لإتمام الزواج ، على أن لا يزيد تاريخ هذه الشهادة الطبية عن ثلاثة أشهر.

وفي وجهة نظر المدافعين عن حقوق الإنسان فان الإلزام بالفحص الطبي كشرط لإتمام الزواج يعد انتهاكا لحقوق و حرياته في الزواج و تأسيس أسرة ، إلا أن إلزامية الفحص الطبي ما قبل الزواج تتعارض مع المعايير الدولية حقوق الإنسان و خاصة عندما يكون الهدف من إجبارية الفحص الطبي هي الكشف عن خلو الشخص من الأمراض المعدية أو المتنقلة و مثالا عن هذه الأمراض المعدية و الخبيثة هي مرض فيروس المناعة HIV كشرط لإبرام عقد الزواج . تتم هذه الفحوصات دون رضا الصريح و المطلق للمقبلين على الزواج ودون مراعاة احتياطات السرية كما انه لا يتم تمكين المعنيين من الحصول على المعلومات الكافية المتعلقة بالأمراض المعدية و الخطيرة و الاستشارة الأزمة المتعلقة بتلك الأمراض، الذي يعد انتهاكا لحقوق و حريات الإنسان الأساسية و المتمثلة في حق الخصوصية و الحياة الخاصة ن و نتيجة لهذه الانتهاكات يرى معظم المقبلين على الزواج أن في التزام بالفحص الطبي يمس بحريتهم الشخصية و خصوصيتهم ، وانه يعتبر تدخلا قي أسرارهم الشخصية[1] ، ومن هذا المساس بحرية المقبل على الزواج فان وجوب المحافظة على سرية النتائج و لا يجوز الإفشاء عنها إلا للفاحص أو من ينوب عنه أو بإذنه ، لان سر المريض جزء من الأمانة و النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ المستشار مؤتمن ﴾[2] ، هذا الانتهاك أدى إلى جعل المقبلين على الزواج بعدم تطبيق نص المادة 07 مكرر المتضمنة لتقديم شهادة طبية تثبت خلوهم من

---

[1]- رحالي سيف الدين ، الفحص الطبي كشرط وقائي إلزامي لإبرام عقد الزواج ، مجلة الصدى للدراسات القانونية و السياسية ، العدد الأول ، ديسمبر 2019 ، ص 105 .

[2]- محمد راشد سالم المري ، الفحص الطبي قبل الزواج في الفقه الإسلامي و قانون الأحوال الشخصية القطري ، مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية ، العدد الرابع عشر ، جامعة قطر ، ص 517-518 .

الأمراض المعدية ففي حالة إبرام عقد الزواج دون تقديم الشهادة الطبية لا يعتبر العقد باطلا وإنما صحيحا غير انه في هذه الحالة يجوز للطرف المتضرر أن يعتمد على إخفاء المرض من طرف زوجه لطلب الطلاق للعيوب و الأمراض و التي أوضحتها المادة 48 من قانون الأسرة أو التطليق للعيوب مادة 53 الفقرة الثانية من قانون الأسرة بما انه لم يرض بهذه الأمراض ولم يعلم بها أصلا خاصة إذا تأكد طبيا من الإصابة بها قبل الزواج وان العدوى انتقلت إليه من الطرف الأخر المريض بسبب المعاشرة الزوجية ، كما أن البعض يرى أن عدم التزام المقبلين على الزواج بإجراء الفحص الطبي يسقط أحقية كل نهما في طلب التفريق لأنه لو قام كل من الطرفين بإجراء الفحص الطبي ستمكنهم من اكتشاف المرض مبكرا [1].

يكون من حق الطرف المتضرر المطالبة بالفسخ أو الطلاق بحسب الأحوال استندا للفقرة 09 من المادة 53 المعدلة والتي تقضي بأنه يجوز للزوجة أن تطلب التطليق لمخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج بالإضافة إلى حقها في المطالبة بالتعويض إذا أصابها ضرر مادي أو معنوي بسبب عدم الوفاء بالشرط [2].

[1]– بلحاج العربي ، مرجع سابق ، ص 229/228 .

[2]– بن شويخ الرشيد ، شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص 137 .

المبحث الثاني: أثار الفحص الطبي ما قبل الزواج على النظام العام و الآداب العامة:

يترتب عن الفحص الطبي قبل الزواج أثار عديدة، حيث أنه إذا كان أحد الأطراف أو كليهما يحمل مرض أو أمراض تحول دون تحقيق الهدف أو الغاية من الزواج، في هذه الحالة يمكن للطرف المتضرر، أو يمكن له أن يتضرر مستقبلا العدول عن خطبة خطيبه أو طلب فك الرابطة الزوجية إذا تم الدخول سنتطرق في المطلب الأول إلى تبيان أثار الفحص الطبي ما قبل الزواج على صحة عقد الزواج و على تأثيره على حياة الفرد و المجتمع و المؤسسات الصحية .

المطلب الأول: أثار الفحص الطبي ما قبل الزواج على صحة عقد الزواج.

بعد إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج والذي يعد وقت الخطبة كما ذكرنا سابقا، فإن هناك نتيجتين لا ثالث لهما، وهما نتيجة إيجابية وعليه يكمل المقبلين على الزواج إجراءات زواجهم وفي حالة ظهور نتائج سلبية من شأنها أن التغيير من إرادة أحد الخاطبين في الزواج بالطرف وهنا يمكن العدول عن خطبته.

الفرع الأول: العدول عن الخطبة لوجود عيب من العيوب.

الخطبة كما يعرفها الفقهاء هي "طلب التزويج بامرأة معينة خالية من الموانع الشرعية" ولقد عرفتها المادة 05 من قانون الأسرة بأنها "وعد بالزواج ولكل من الطرفين العدول عنها "[1] ، والخطبة ليست ركنا من أركان الزواج، ولا شرطا من شروطه بل هيا من مقدماته تأخذ حكمه

[1]–بن شويرخ الرشيد، شرح قانون الأسرة المعدل، دراسة مقارنة لبعض التشريعات العربية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008, ص، 26.

من حيث الحرمة والندب والإباحة، وأبيحت لتعرف كل من الزوجين على طباع الأخر والوقوف على الصفات التي تساعد على إتمام الزواج[1].

أولا: حكم العدول لوجود عيب من العيوب.

إذا أسفرت نتائج الفحص الطبي ما قبل الزواج عن وجود عيب من العيوب أو أمراض في أحد المقبلين على الزواج أو كليهما، فإنه يمكن للطرف المتضرر العدول عن الخطبة بسبب مرض الطرف الأخر، حيث اختلف الفقهاء حول موضوع العدول في الخطبة وهناك قولين:

1: قول المالكية:

يكره للرجل ترك من ركنت إليه خطبته لها، لأنه من إخلاف الوعد، وعلى هذا يلزم الوفاء بالوعد والقضاء به عند امتناع الواعد لأنه يلزم بالبقاء عليها حتى يتم الزواج بينهما [2].

2: قول جمهور الفقهاء:

لا يكره ولي الأمر الرجوع عن الخطبة إذا رأى المصلحة للمرأة في ذلك، ولا يكره أيضا الرجوع إذا كرهت الخاطب، لأنه عقد عمر يدوم الضرر فيه فكان لها الاحتياط لنفسها[3].

ثانيا: حكم العدول على المهر والهدايا والضرر الناشئ:

1: حكم العدول في استرداد المهر:

اتفق الفقهاء أنه في حالة فسخ الخطوبة وكان الخاطب قد قدم مهرا لخطيبته، فله أن يسترده سواء كان قائما أو هالكا أو مستهلك، وفي حالة الاستهلاك أو الهلاك يرجع بقيمته إذا كان

---

[1]–عبد الفتاح أحمد أبوكيلة، مرجع سابق، ص174.

[2]– الإمام أبو زهرة، الأحوال الشخصية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي،بدون سنة، ص 37 .

[3]– عبد الفتاح أحمد أبو كلية، مرجع سابق، ص 175.

قيما، وبمثله إذا كان مثليا، أيا كان سبب العدول سواء كانت من جانب الخاطب أو من جانب المخطوبة، فلا تستحق منه المخطوبة شيئا منه [1].

2: تأثير العدول على الهدايا.

من المتعارف عليه أنه في مرحلة الخطوبة أن يقدم الخاطبين للأخر هدايا تودد ومحبة له، غير انه في حالة ظهور نتائج سلبية للفحوصات الشيء الذي سيشكل عائق في استمرار هذه العلاقة، مما قد يؤدي إلى فسخ الخطوبة، فما هو مصير هذه الهدايا.

ذهب الحنفية إلى أن حكمها حكم الهبة، يرد منها ما كان قائما ولم يستهلك دون النظر إلى المتسبب في العدول عن الخطبة، وقال الشافعية بوجوب رجها مطلقا سواء كانت باقية أم هالكة، لأنها في حكم المهر ومادام الزواج لم يتم، وجب ردها بعينها أو بقيمتها أو بمثلها، سواء كان العدول من جانب الخاطب أو المخطوبة. وقال الحنابلة بعدم استرداد شيء من هذه الهدايا ، لأنها هبة عندهم ، و القبض يمنع الرجوع بالهبة ، و يستوي ما إذا كان العدول من جهة الخاطب أو المخطوبة ، لأن هذه الهدايا قدمت على سبيل التعرف ، أما المالكية من جهتهم فقالو بأنه إذا كان العدول من جانب الخاطب، فلا يحق له استرداد شيئا من الهدايا ، سواء كان أ كانت مثلية أم قيمية ، و بغض النظر كونها كانت قائمة أم مستهلكة ، و أما إذا كان العدول من جانب المخطوبة ، فلخاطبها أن يسترد جميع ما قدمه من هدايا ، فإن كانت قائمة استردها و إن كانت مستهلكة استرد قيمتها .[2]

أخد المشرع الجزائري بقول المالكية حيث أنه بموجب المادة 05 من قانون الأسرة " ... لا يسترد الخاطب من المخطوبة شيئا مما أهداها إن كان العدول منه، وعليه يرد أن يرد للمخطوبة

---

[1]– عبد الفتاح أحمد أبو كلية مرجع نفسه، ص176.

[2]–بلحاج العربي، مرجع سابق، ص162.

ما لم يستهلك مما أهدته له أو قيمته، وإن كان العدول من المخطوبة، فعليه أن ترد للخاطب ما لم يستهلك من هدايا أو قيمته"[1] .

3: أثر العدول في التعويض عن الضرر الناشئ عنه.

لم يتعرض الفقهاء قديما لهذا النوع من النزاعات لما كانت عليه النفوس من تقوى، أما المعاصرون فلهم قولين في هذا الشأن وهم كالأتي:

- **القول الأول:**

عدم وجوب التعويض عما لحق بالطرف الأخر من ضرر، وليس للقاضي أن يحكم به، لان العدول حق الخاطب والمخطوبة بلا قيد ولا شرط، لان الذي وقع في الضرر من الطرفين يعلم أن للطرف الأخر الحق في العدول وقت ما شاء فغن أقدم على عمل بناء على الخطبة ثم حصل عدول، فالضرر نتيجة لاغتراره ولم يغرر به أحد، والضمان عند التغرير لا عند الاغترار، لأنه لو حمل العادل عن الخطبة مغارم لكان في ذلك بعض الإكراه على الزواج ويجب أن يتوافر في عقد الزواج كامل الرضا[2].

- **القول الثاني:**

قال بوجوب الحكم بالتعويض للطرف الذي عدل عنه استنادا إلى إساءة استعمال الحق، ويرون أن التعويض ليس لمجرد العدول عن الخطبة ولكنه عوض له عن الضرر الناشئ عن العدول، لأن التعويض ليس على العدول المجرد ولكنه تعويض عن لضرر ناشئ عن العدول بعد أخذ الأهبة والسير في الأسباب، وتفتح أبواب النفقات[3] .

الفرع الثاني: تخلف الفحص الطبي ما قبل الزواج وأثره على صحة عقد الزواج:

---

[1]– المادة 05 قانون الاسرة ، القانون رقم 48–11 المؤرخ في 09 رمضان عام 1404 الموافق ل 09 يونيو، مرجع سابق.

[2]– عبد الفتاح أحمد أبو كيلة، مرجع سابق، ص 190.

[3]– عبد الفتاح أحمد أبو كيلة، المرجع نفسه، ص191.

في حالة عدم إجراء الفحص الطبي بالنسبة للمقبلين على الزواج، وعدم تقديمهم للوثيقة الطبية التي تقدم عادة للجهات المخولة قانونا بإبرام عقد الزواج، فإن ذلك ينتج عنه أثار قانونية وهيا:

أولا: انتفاء العقد:

من المعروف أن مهمة كل من ضابط الحالة المدنية و الموثق هيا أبرام عقد الزواج كما أشرنا سابقا ،وفقا للأوضاع و الأشكال التي يحددها القانون ، إذ يقع على عاتقهما أن يتحقق من وجود أو عدم وجود المعلومات و الوثائق المحددة لإبرام عقد الزواج وفقا لما حدده القانون ، ومعنى هذا أن قانون الأسرة ألزم الموثق و ضابط الحالة المدنية أن يراعى الوثائق المطلوبة تقديمها من طرف المقبلين على الزواج ، ويراعى أيضا توافر كل الشروط المنصوص عليها قانونا ، زيادة على ذلك ضرورة مراعاة كل ما يتطلبه قانون الأسرة من شروط إدارية و شرعية ، و ذلك كله قبل أن يباشر عملية تحرير العقد و تسجيله ، لان جزاء عدم تقديم هده الشهادة الطبية هو الامتناع عن تحرير عقد الزواج [1] .

ثانيا: بقاء العقد صحيحا إذا تم الدخول.

قد يتزوج الأشخاص بدون إجراء الفحص الطبي أو بدون الإدلاء بالشهادة الطبية السابقة للزواج، وبغض النظر عن طبيعة هذا الزواج أو الدافع إليه فهنا نكون أمام محالفة إجراء أولي لإبرام عقد الزواج، وهذا لا يعكس كون أن عقد الزواج هذا صحيحا وليس باطلا لأن القانون لا ينص على، ذلك فبموجب المادة 09 مكرر من قانون الأسرة فشروط إبرام عقد الزواج هيا " أهلية الزواج، الصداق، الوالي، شاهدان وانعدام الموانع الشرعية"، فيمكن

القول عند تخلف الشهادة الطبية يكون العقد موقوفا[2].

في حالة إقبال الطرفين على الزواج دون عقد مدني وتوافر الشروط الشرعية، او كما يسمى بالعقد العرفي، فإن الزواج يبقى صحيحا شرعا وأمرا واقعا يبقى فقط إتباع إجراءات معينة

---

[1]–خريسي سارة، مرجع سابق، ص199.

[2] – خريسي سارة ، المرجع نفسه، ص200.

لإثباته وتسجيله للحفاظ على مصالح الزوجين والنسل مستقبلا، هدا ومع ضل غياب جزاء صريح عن الزواج دون الإدلاء بشهادة الطبية سابقا له، تبقى طرق التحايل وتهرب المقبلين على الزواج من نتائج الفحص الطبي، فتبقى الباب مفتوحة أمام التدليس والغش لتكوين رابطة الزواج [1] .

ثالثا: حق الطرف السليم في فك الرابطة الزوجية.

قد يتم الزواج دون إجراء الفحص الطبي، خاصة في طل الزواج العرفي، ثم يكتشف فيما بعد وجود عوامل وأمراض من شأنها أن تضر بأحد الزوجين أو كليهما أو التأثير على نسلهم حينها يحق للطرف السليم طالما لم يعلم ولن يرضى بها أن يطلب بفك الرابطة الزوجية باعتباره الطرف المتضرر من ذلك، خاصة إذا تأكد طبيا من إصابته بها جراء المعاشرة الزوجية[2] .

كما يمكن أن تقوم المسؤولية المترتبة عن تزوير الشهادة الطبية على الزوجين جراء التزوير في الشهادة، أو المسؤولية من دلس منها زورا،[3] حيث يعد هذا الأخير عيبا من عيوب الرضا،[4] ومع غياب نص قانوني صريح في قانون الأسرة حول التدليس فق عقد الزواج فعليه يمكن الرجوع إلى نصوص القانون المدني بحكم انه الشريعة العامة، وتحديدا نص المادة 86 فقرة 01 "يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كان الحيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين أو النائب عنه، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد"[5]،كما يمكن للطرف السليم أن يطلب بفسخ العقد بسبب وقوعه في غلط جوهري في صفة من صفات المتعاقد الأخر بموجب

---

[1]–علاق عبد القادر، مرجع سابق، ص 278.

[2]–بلحاج العربي، الشهادة الطبية قبل الزواج على ضوء قانون الأسرة الجديد، مجلة دراسات، المحكمة العليا،الجزائر، العدد 01، 2007، ص118.

[3]– فاتن البوعيشي الكيلاني، مرجع سابق، ص 160.

[4]– خريسي سارة، مرجع سابق، ص201.

[5]–الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني.

المادة 82 من القانون المدني "يكون الغلط جوهريا إذا بلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط"، هدا باعتبار أن القدرة الجنسية هي الصفة الجوهرية أو السبب الرئيسي للتعاقد في عقد الزواج[1].

المطلب الثاني: أثار الإخلال بقواعد الفحص الطبي على المؤسسات الصحية وتأثيره على الفرد والمجتمع.

إن الزواج عقد رضائي يقتضي المعاشرة الحسنة لضمان استمراريته وفي حالة وجود ما يؤثر عليه سلبا سيتضرر هذا العقد المقدس ومن الأمور التي تؤثر سلبا على الزواج هي الأمراض التي يكتشفها أحد الطرفين السليم في شريكه ويؤدي بذلك إلى عدة مشاكل تؤثر على الفرد خاصة وعلى المجتمع الخارجي وخاصة قطاع الصحة الذي سيقوم بدور كبير في مساعدة الزوجين على تخطي هذه الأمراض الخطيرة والمعدية وهذا ما سنبينه في مطلبنا

الفرع الأول: أثر الفحص الطبي بالنسبة للفرد والمجتمع:

أولا: أثر الفحص الطبي بالنسبة للمجتمع:

إن أثار الفحص الطبي قبل الزواج بالنسبة للمجتمع تظهر في الجانب الطبي حيث من أهمها الحد من انتشار الأمراض الوراثية و إيجاد جيل جديد خال من الأمراض الوراثية و قد أثبتت التجارب العلمية ذلك بدراساتها العديدة و كذلك التقليل من الأعباء المالية الناتجة عن علاج المصابين بالأمراض الوراثية وأيضا تقليل الضغط على المستشفيات. و أما بالنسبة للجانب الاجتماعي والنفسي فهو يتجنب الوقوع في المشاكل النفسية و المالية للأسرة التي يعاني أطفالها من أمراض وراثية وكذلك تجنب المشاكل التي تقع بينا لزوجين عند العلم أن أحدهما قد كان السبب في نقل الأمراض إلى الأبناء، وأنه في مجتمعنا فان زواج الأقارب يؤدي إلى زيادة انتشار الأمراض الوراثية، ولاشك في أن مقولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبني سائب عندما رأى ضعف نسلهم ﴿ اغتربوا ولاتضووا ﴾ تنصح بعدم حصر الزواج

[1]–العربي بلحاج، مرجع سابق، ص 209.

في الأقارب وتكراره في الأسرة الواحدة ،ونكاح الغرائب قد يحسن النسل أو على الأقل يحد من ظاهرة الإصابة ببعض الأمراض الوراثية المتنحية[1].

ثانيا:أثر الفحص الطبي بالنسبة للفرد:

إن الشخص المصاب بأي مرض وراثي أو معدي له الحق في الزواج وبناء أسرة شرط موافقة الطرف السليم على ذلك ويكون له العلم بجميع تفاصيل مرضه أما إذا كان الزواج بطريقة عشوائية دون إجراء الفحص الطبي ما قبل الزواج ويكون الطرف الأخر يحمل نفس المرض أو أخطر من ذلك المرض فسيتم إنجاب أطفال مصابين بالمرض نفسه أو حتى أخطر منه[2].

تقتل الأمراض الجنسية ملايين البشر سنويا ، وتتسبب في الكثير من العاهات والإعاقات البدنية و الأمراض النفسية ، و ضرر هذه الأمراض لا ينتهي فقط عند المصاب بل تنتقل لتصيب زوجه و أولاده وهذا فان الكشف عنها ينبغي أن لا يقف عند القول بخلو الخاطبين منها أو عدمه ، بل أن يشمل توضيح أعراض المرض و مراحله وأضراره و طرق انتقاله للشخص الآخر ، و محاولة تفسير كيفية انتقاله وان الزواج لابد من تأجيله في هذه الحالة إذا كان المريض يتلقى العلاج ، و من أهم الإجراءات هي محاولة توضيح و تفسير الحقائق الطبية عن بعض الأمراض التي يمكن أن تعاود هجومها على المريض لذلك يجب استبيان كيفية تفادي ذلك وان من أهم الطرق لتفادي انتقال العدوى للطرف السليم أو حتى انتقاله للأولاد لاحقا هو الكشف المبكر عن ذلك والقيام بالفحص الطبي ما قبل الزواج خاصة

لمعرفة ما إذا كان الشخص سليما أو يحمل مرض معدي قد ينتقل للطرف الأخر وذلك للحماية من هذه الأمراض التي تؤثر سلبا على حياة الفرد خاصة و المجتمع عامة [3].

---

[1]– حسن صلاح الصغير عبد الله ، مدى مشروعية الالتزام بالفحص الطبي قبل الزواج دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الأردن، الطبعة الثانية ، 1996 ، ص 129 .

[2]– هشام حضري ، مرجع سابق، ص 50 .

[3]– فاتن البوعيشي الكيلاني ، مرجع سابق ، ص 118–124.

الفرع الثاني: أثرا الاخلال بقواعد الفحص الطبي على المؤسسات الصحية و تاثيره على الفرد و المجتمع :

إن الزواج هو اللبنة الأساسية لتكوين المجتمع ، و الركيزة في بناء العلاقات الأسرية السليمة فإذا كان الزواج مبنيا على أساس سليم و صحي فسيحمي جميع أفراد الأسرة من الأمراض الوراثية أو المعدية هذا الذي يساهم في بناء أسرة سعيدة و مستقرة حيث يهدف برنامج الفحص الطبي ما قبل الزواج من عدم انتشار بعض أمراض الدم الوراثية كالثلسيميا و المنجلي و بعض الأمراض المعدية كالتهاب الكبد و نقص المناعة المكتسب و نشر الوعي بمفهوم الزواج الصحي الشامل و مساعدة القطاع الصحي من جهة أخرى على تخفيف الضغط على المستشفيات و بنوك الدم [1] .

«الكشف عن المرض و تشخيصه وعلاجه لتحقيق الشفاء أو تخفيف ألام المرضي أو الحد منه أو بالهدف على صحة الأفراد أو تحقيق مصلحة اجتماعية شريطة توافر رضاء من يتعلق به هذا العمل » كما أن هذه الإجراءات الوقائية في الكشف عن الأمراض الخطيرة و المعدية و التي تنتقل معظمها عند العلاقة الزوجية تؤدي إلى تخفيف العبء على المستشفيات و المؤسسات الصحية من عدد المرضى الذي أصبح في تزايد كبير خاصة فيما يتعلق بالأمراض الجنسية التي ينقلها الطرف المريض إلى شريكه السليم ليصبح متضررا من العلاقة الزوجية كما أن نسبة الأعمار الصغيرة الذين يصابون بهذه الأمراض سواء من أبائهم أو عن طريق علاقات غير شرعية تؤثر على الإنتاج و اليد العاملة في الدولة كما أن الأمراض المعدية و الخطيرة كالايدز لها ميزانية ثقيلة تقع على عاتق الدولة فنلاحظ أن على القطاعات الصحية في الدول التي تعاني من أمراض الايدز او الثلاسيميا يجب توفير لهم الدم النظيف و الخالي من أي ميكروبات أو فيروسات [2].

---

[1]– انظر **https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/Beforemarriage/Pages/default.aspx** ، السعودية ، تاريخ التصفح ، 13 جوان 2022 ، على الساعة 8:05 .

[2]– فاتن البوعيشي الكيلاني ، مرجع سابق ، ص 175–176 .

خلاصة الفصل:

على ضوء هذا الفصل ومن خلال ما تم تقديمه فيه حول المسؤولية المترتبة عن إخلال قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج، حيث تناولنا في المبحث الأول المسؤولية المترتبة عن إهمال قواعد الفحص الطبي بالنسبة للطبيب الفاحص و الشخص المؤهل قانونا بتحرير عقد الزواج ، فالطبيب تقوم عليه مسؤولية مدنية و جزائية عند قيامه بعمله و المتمثل في فحص المقبلين على الزواج فحص دقيقا شاملا و تحرير شهادة طبية دقيقة النتائج ولا يزور نتائجها ولا يفشي السر المهني، أما الشخص المؤهل قانونا بتجرير عقد الزواج عليه تحرير عقد الزواج بالشهادة الطبية و إعلام الطرفين بنتائج فحصهم، و يأشر في عقد الزواج على نتائج الفحص الطبي.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أثر الفحص الطبي على صحة عقد الزواج، وفيه تطرقنا إلى بعد صدور نتائج الفحص الطبي وظهور نتيجة سلبية من شأنها تغيير إرادة

الخاطبين، فيعدل عن الخطبة، حيث تطرقنا إلى رأي الفقهاء حول العدول عن الخطبة ومصير المهر، والهدايا والضرر الناشئ عن العدول.

كما رأينا أيضا إثر الإخلال بقواعد الفحص الطبي على عقد الزواج فبغيابه لا يمكن للضابط الحالة المدنية إن يحرر عقد الزواج، وإذا تم الدخول يثبت عقد الزواج أمام الجهات، أو يمكن للطرف السليم أن يطلب بفك الرابطة الزوجية.

كما بينا أثر الإخلال بالنسبة للفرد والمجتمع حيث هنا تتجلى أهمية الفحص الطبي ما قبل الزواج.

الخاتمة

الخاتمة:

الفحص الطبي ما قبل الزواج هو مجموعة من الفحوصات الطبية التي تجرى لكل من الرجل والمرأة العازمين على الزواج الذي هو بدوره شرط في ابرام عقد الزواج وذلك للحفاظ على الحياة الزوجية بين الافراد و بناء مجتمعات سليمة من الامراض المعدية الخطيرة

ومن خلال دراستنا لمسألة أثار الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج وكل ما يتعلق به ففي ختام هذه المذكرة سنبين أهم النتائج المتوصل إليها وسنطرح بعض التوصيات

أولا: أهم النتائج

- إن موضوع الفحص الطبي قبل الزواج له أهمية كبيرة في الواقع المعاش، لكونه يساعد في الحد من انتشار الأمراض المعدية والوراثية، خصوصا في ظل التطور العلمي الحالي.
- استجابة إلى التطور العلمي في مسائل الطب جاء النص بالإلزام على الفحص الطبي ما قبل الزواج قصد بموجب الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 من خلال نص المادة 07 مكرر.
- إن إسقاط مقاصد الشريعة الإسلامية على موضوع الفحص الطبي تبين لنا أنه له تأصيل شرعي خاصة مع قاعدة " لا ضرر و لا ضرار"، وإلزامية الفحص الطبي فهي مبنية على أساس تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة العامة، وهنا يتجلى وبكل وضوح أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان وتتمشى مع مستجدات كل العصور.
- الإلزام بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج هو إجراء وقائي، وهو من الشروط الإجرائية لعقد الزواج، وعلى ضابط الحالة المدنية الإمتناع عن إبرام عقد الزواج عند تخلف وثيقة الفحوصات الطبية للمقبلين على الزواج.
- أنه لا يمكن حصر الأمراض التي تعتبر من عيوب للنكاح في أمراض بعينها مع تنوع الأمراض وتعددها واختلاف شكلها.

- إن الاعتماد على الفحص الطبي في إثبات عيوب النكاح يتطلب نظرة جديدة في حصر وتصنيف تلك الفحوصات بغية الوصول إلى الفحص الطبي الملائم الذي يصلح كدليل على كل عيب من تلك العيوب.
- العدول عن الخطبة حق لكل من الطرفين إذ تبين أن أحد المخطوبين يحمل مرض وراثيا يمكن أن ينتقل إلى الطرف الأخر أو لذريتهما بعد الزواج، إذا لحق ضررا بالطرف المعدول عليه جاز له طلب التعويض.
- يجوز للمرأة حق طلب التطليق للعيوب بموجب المادة 53 من قانون الأسرة وهو العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.
- إن تزوير نتائج الفحوصات عمل يعاقب عليه القانون فهو محاولة خلق حقيقة مناقضة للواقع مما يودي إلى المسائلة القانونية.
- مخالفة نص المادة 07 مكرر ترتب مسؤولية تقع عاتق كل من يخالفها.

ثانيا: التوصيات

بناء على ما سبق طرحه و التطرق إليه نوصي بمجموعة من التوصيات التي نأمل أن تلقى صدى و تطبيق فعلي على أرض الواقع و هيا كالأتي:

- توعية الناس بإيجابيات وسلبيات الفحص الطبي لتجنب الأمراض قبل وقوعها، عن طريق حملات توعية تثقيفية صحية.
- على المشرع إعادة تنظيم فكرة الفحص الطبي لسد كل الثغرات الموجودة، كفرض عقوبات صريحة وصارمة على المتلاعبين بنتائج الفحص الطبي ما قبل الزواج .
- على المشرع أن يحل التعارض الموجود بين نص المادة 07 مكرر ونص المادة 06 فقرة 02 من قانون الأسرة، فكيف يمكن إلزام الراغبين في الزواج بالفحص الطبي، بالامتثال لأحكام المادة 07 مكرر وإلزامهم بالفحص الطبي في حين أن القانون لا يزال يعترف بالزواج العرفي الذي يتم دون الشهادة الطبية، فما هو دور الإلزام بالفحص الطبي ما قبل الزواج علما أنه يمكن إثبات الزواج العرفي.

- تهيئة خدمات الفحص الطبي قبل الزواج في نطاق أوسع،و تزويدها بالأكفاء من المختصين.
- توسيع دائرة الفحوصات المطلوبة قبل الزواج نظرا لتطورات العلمية المعاصرة التي كشفت عن أمراض جديدة لم تكن معروفة.

أنموذج الشهادة الطبية السابقة للزواج

إني الممضي أسفله ،

الاسم و اللقب :.....

دكتور في الطب ، اختصاص : .....

رقم التسجيل بمجلس عمادة الأطباء :.....

المباشر بـــ:.....

العنوان : العدد .....نهج / شارع .....

المدينة/ المنطقة / الولاية :.....

أشهد بأني قمت لغاية الزواج بفحص السيد(ة):.....

.....

المولودة (ة) في :.....بـــ.....

القاطن (ة)بـــ:.....

بطاقة التعريف الوطنية عدد :.....مسلمة بـــ.....في.....

حررت هذه الشهادة بعد إجراء استجواب مدقق و فحص سريري كامل و بعد إطلاعي على نتائج الفحوص التكميلية التالية : (وضع العلامة (X) في المربع المناسب) .

- فصيلة الدم ☐
- التهاب الكبد الفيروسي صنف "ب" ☐ وصنف " ج " ☐
- صورة بالأشعة السينية للصدر ☐
- فحوص أخرى

و أصرح علاوة على ذلك بأني :

- أعلمت المعني (ة) بالأمر بنتائج الفحوص السريرية و التكميلية و بالأعمال التي من شأنها الوقاية أو الحد من أخطارها عليه (ها) و على قرينه(ها)و أبنائه (ها).
- لفت نظر الزوجة المفترضة إلى إمكانية الإصابة بالحميراء خلال فترة الحمل و أعلمتها بوجود تلقيح لذلك .
- أكدت على عوامل الخطر المهيئة لبعض الأمراض (مرض السكري ، ضغط الدم ...ألخ) .
- نصحت المعني(ة) بالأمر بإجراء تلقيح ضد التهاب الكبد من صنف " ب" .
- قدمت نصائح تتعلق بالعوامل الوراثية بما في ذلك تلك المرتبطة بالقرابة بين الزوجين المفترضين و نصائح تتعلق بطرق تنظيم الولادات و أكدت على ضرورة مراقبة الحمل .

و بحكم هذا ، سلمت هذه الشهادة مباشرة للمعني (ة) بالأمر للاستظهار بها لدى من له النظر .

حرر بـــ.....في..... الإمضاء و الختم

ملاحظة : يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة و ثلاث سنوات كل شخص يعلم أنه مصاب بمرض سار و يسعى عمدا ، من خلال سلوكه ، إلى نقله إلى أشخاص آخرين (القانون عدد 71 لسنة 1992 المؤرخ في 27 جويلية 1992 المتعلق بالأمراض السارية : الفصلين 11 و 18) .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

المصادرو المراجع

اولا : المصادر

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع .
- السنة النبوية .

القواميس و المعاجم:

- ابن منظور، لسان العرب ، الجزء 7 ، دون سنة .
- محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية، دار فضيلة، مصر، الجزء 3.
- صحيح البخاري، بشرح فتح الباري، كتاب التوحيد رقم 7405، جزء 13.
- ابن حبان ،صحيح ابن حبان ، الجزء 9 ، ص349
- الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، كتاب النكاح، باب ما جاء في من ترضون دينه و خلقه، حديث رقم 1084، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1978.
- الإمام أبو زهرة، الأحوال الشخصية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، بدون سنة .

القوانين:

- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، **المتضمن قانون العقوبات الجزائري**، الجريدة الرسمية، العدد 49
- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970، **المتضمن قانون الحالة المدنية** ، الجريدة الرسمية ، العدد 21.
- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، **المتضمن القانون المدني** الجزائري ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 14/88 المؤرخ في 03 مايو 1988 ،
- و بالقانون رقم 10/05 المؤرخ في 20 يونيو 2005 ، الجريدة الرسمية ، العدد 31.
- القانون رقم 84-11 المؤرخ في 09 يونيو 1984 **المتضمن قانون الاسرة الجزائري** المعدل و المتمم رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 ، الجريدة الرسمية ، العدد 15 .

- المرسوم التنفيذي 06-154 المؤرخ في 11مايو 2006 ، **يحدد شروط و كيفية تطبيق احكام المادة 7 مكرر من القانون رقم 84-11** المؤرخ في 9 يونيو 1984 و المتضمن قانون الاسرة الجزائري ، الجريدة الرسمية ، العدد 31 .
- المرسوم التنفيذي رقم 92-276 المؤرخ في 6 يوليو 1992 **يتضمن مدونة اخلاقيات الطب** ، الجريدة الرسمية ، العدد 31 .
- المرسوم الرئاسي رقم 96-438 **المتضمن التعديل الدستوري** الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996 .

ثانيا: المراجع

الكتب

- بلحاج العربي، الوجيز في شرح القانون الأسرة الجزائري، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- بلحاج العربي، بحوث قانونية في قانون الأسرة الجزائري الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014.
- بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد وفق آخر التعديلات و مدعم بأحدث إعتمادات المحكمة العليا، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.
- بن شويخ الرشيد، شرح قانون الأسرة المعدل، دراسة مقارنة لبعض التشريعات العربية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- جمال مهدي محمود الأكشة، موقف الشريعة الإسلامية من تعديل الجديد الوارد بالقانون رقم 126 لسنة 2008 والخاص بإلزام الزوجين بالفحص الطبي قبل الزواج، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.
- حسن صلاح الصغير عبد الله، مدى مشروعية الالتزام بالفحص الطبي قبل الزواج، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- سعد بن عبد العزيز الشويخ، أحكام الهندسة الوراثية، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 2007.
- صفوان محمد عضيبات، الفحص الطبي ما قبل الزواج دراسة شرعية قانونية تطبيقية، دار الثقافة، عمان، 2009.

- عبد الرحيم صباح، المسؤولية الجزائية للطبيب عن إفشاء السر المهني، دفاتر السياسة والقانون، العدد4 ،2011.
- عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2011.
- عبد الفتاح احمد أبو كيلة، الفحص الطبي قبل الزواج و الأحكام الفقهية المتعلقة به دراسة مقارنة، طبعة أولى، دار الفكر الجامعي، مصر،2008.
- فاتن البوعيشي الكيلاني ، الفحوصات الطبية للزوجين ، الطبعة الاولى ، دار النفائس ، الاردن ، 2010 .
- محمد حسين منصور ، المسؤولية الطبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- ياسين محمد غادي ، شروط الفحص الطبي من منظور شرعي،مجلة جامعة دمشق ، المجلد 17 العدد الأول ، سوريا ، دون سنة .
- يوسف دلا ندة، قانون الحالة المدنية، دار هومة، الجزائر، دون سنة.

الرسائل الجامعية :

رسائل الدكتوراه:

- بشير راضية ، المركز القانوني للزوجين في الأسرة ، أطروحة دكتورا، قسم الحقوق ، تخصص أحوال الشخصية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2020-2021 .
- خريسي سارة، التدابير الصحية و أثرها في قانون الأسرة الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، تخصص قانون أحوال شخصية، جامعة البليدة 02، 2019-2020.
- عبد القادر علاق، الفحص الطبي للمقبلين على الزواج، دراسة مقارنة، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، القانون الخاص، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2012-2013.
- عتيق نظيرة ، حماية العلاقة الزوجية في المستحدث من التشريعات الأسرة ، رسالة دكتوراه ، تخصص أحوال شخصية ، جامعة قسنطينة ، 2016 -2017 .
- مسعود هلالي، التجديد في مباحث الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي و التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه العلوم في الشريعة و القانون، قسم الشريعة و القانون، تخصص أحوال شخصية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013-2014.

رسائل الماستر:

- زيان أسمهان ، الفحص الطبي قبل الزواج ، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، تخصص القانون الطبي، جامعة مستغانم، 2019/2018.

- طريف زينة، الفحص الطبي قبل الزواج دراسة مقارنة، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، تخصص أحوال شخصية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

- هشام حضري، أثار الفحص الطبي على انعقاد عقد الزواج، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015.

المجلات :

- بلحاج العربي، الشهادة الطبية قبل الزواج على ضوء قانون الأسرة الجديد، مجلة دراسات، المحكمة العليا،الجزائر، العدد 1،2007.
- رحالي سيف الدين ، الفحص الطبي كشرط وقائي إلزامي لإبرام عقد الزواج، مجلة الصدى للدراسات القانونية و السياسية ، العدد الأول ، ديسمبر 2019 .
- سليمان حاج عزام، المسؤولية القانونية للطبيب عن تحرير شهادات طبية مخالفة للحقيقة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 17، 2018.
- صحبي محمد أمين، الطبيعة القانونية لجريمة التزوير في المحررات، مجلة القانون العام الجزائري و المقارن، العدد 6 ،2017.
- طويل شهرزاد، تسجيل عقود الزواج بمصلحة الحالة المدنية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 12 .
- عبد الهادي بن زيطة، العمل الطبي في القانون المقارن و الاجتهاد القضائي، مجلة العلوم و الدراسات الإسلامية.
- محمد راشد سالم المري ، الفحص الطبي قبل الزواج في الفقه الإسلامي و قانون الأحوال الشخصية القطري ، مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية ، العدد الرابع عشر ، جامعة قطر.

- مولاي محمد لمين، أنواع الخطأ الطبي و صوره في المسؤولية المدنية للطبيب الممارس في القطاع الخاص، مجلة العلوم و الدراسات الإسلامية العدد الأول، 2015.

-ammar alhosin ,Premarital Screening Program in the middle East , From a Human Right's Perspective , diversity & Equality in Health and Care ,Department of Public Health and Community Medcine , Sahlgrenska Academy , University of Gothenburg , Gothenburg Sweden ,Issue 2 ,volume 15,Published march 21 ,2018 .

المواقع الإلكترونية :

- موقع الكتروني http://www.mouwazaf-dz.com/t8173-topic
- موقع الكتروني www.hiamage.com
- موقع **الكتروني** www.mayoclinic.org
- موقع الكتروني https://www.mouwazaf-dz.com/t8173-top
- موقع الكتروني https://www.basirclinic.com/ar/genetic-disease
- موقع **الكتروني** https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/Beforemarriage Pages/default.asp
- موقع الكتروني www.dorar.net

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
المقدمة	**07**
تمهيد	**12**
الفصل الأول	
الفصل الأول: ماهية الفحص الطبي ما قبل الزواج	**13**
المبحث الأول: مفهوم الفحص الطبي ما قبل الزواج	**13**
المطلب الأول: تعريف الفحص الطبي ما قبل الزواج	**13**
الفرع الأول: تعريف الفحص الطبي	**13**
الفرع الثاني: تعريف الفحص الطبي ما قبل الزواج	**15**
المطلب الثاني: مقومات الفحص الطبي ما قبل الزواج	**16**
الفرع الأول: أنواع الفحوصات الطبية ما قبل الزواج	**16**
الفرع الثاني: نطاق اجراء الفحص الطبي وأهميته	**22**
المبحث الثاني: موقف الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري من الفحص الطبي ما قبل الزواج	**26**
المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية من الفحص الطبي ما قبل الزواج	**26**
الفرع الأول: المؤيدون للفحص الطبي قبل الزواج	**27**
الفرع الثاني: المعارضون للفحص الطبي ما قبل الزواج	**30**
المطلب الثاني: موقف القانون الجزائري من الفحص الطبي ما قبل الزواج	**32**
الفرع الأول: موقف المشرع من الفحص الطبي ما قبل الزواج قبل تعديل 2005	**32**
الفرع الثاني: موقف المشرع الجزائري من الفحص الطبي ما قبل الزواج بعد تعديل 2005	**33**
خلاصة	**36**
الفصل الثاني	
تمهيد	**38**

المبحث الأول: نطاق المسؤولية المترتبة عن إهمال قواعد الفحص الطبي	**39**
المطلب الأول: أساس مخالفة قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للطبيب الفاحص	**39**
الفرع الأول: الخطأ في التشخيص	**40**
الفرع الثاني: تزوير نتائج الفحص الطبي	**42**
الفرع الثالث: إفشاء السر الطبي	**44**
المطلب الثاني: أساس مخالفة قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للموظف المؤهل قانونا والمقبلين على الزواج:	**45**
الفرع الأول: أساس إخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للضابط الحالة المدنية والموثق:	**45**
الفرع الثاني: أساس الاخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج بالنسبة للمقبلين على الزواج	**48**
المبحث الثاني: أثر الفحص الطبي ما قبل الزواج	**50**
المطلب الاول: أثر الفحص الطبي ما قبل الزواج على صحة عقد الزواج	**50**
الفرع الأول : العدول عن الخطبة لوجود عيب من العيوب	**50**
الفرع الثاني : تخلف الفحص الطبي ما قبل الزواج و اثره على صحة عقد الزواج	**54**
المطلب الثاني: أثر الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج على المؤسسات الصحية و تاثيره على الفرد والمجتمع	**56**
الفرع الأول: أثر الفحص الطبي بالنسبة للفرد و للمجتمع	**56**
الفرع الثاني: أثر الاخلال بقواعد الفحص الطبي على المؤسسات الصحية	**58**
خلاصة الفصل	**60**
الخاتمة	**62**
المراجع والمصادر	**65**
الفهرس المحتويات	**66**
الملاحق	**72**

الملخص:

الأسرة هي الخلية الأساسية لتكوين المجتمع، حيث يتطلع أطراف العلاقة الزوجية إلى التمتع و الاستقرار و الراحة، و تكوين أسرة ينعم أفرادها بالصحة و القوة، مرهون بمجموعة من العوامل المختلفة، من بينها و أهمها الصحة الجسدية و العقلية لطرفي العلاقة الزوجية،و للوصول لهذه النتائج أقر المشرع الجزائري الفحص الطبي ما قبل الزواج.

يعد الفحص الطبي ما قبل الزواج من بين الإضافات التي جاء بها المشرع الجزائري في تعديله لقانون الأسرة، بالنظر للفوائده الكثيرة، حيث يتم من خلاله الكشف المبكر عن بعض الأمراض الخطيرة، حيث يتم من خلاله التحكم و السيطرة عليها وعدم وصولها للأجيال القادمة، او التخفيف من حدتها.

لم يضع المشرع جزاء لمخالفة قواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج صريحة لكن بالرجوع للأحكام العامة نجد عقوبات تحد من الإخلال بقواعد الفحص الطبي ما قبل الزواج

Abstract:

The family is the basic cell for the formation of society, where the parties to the marital relationship aspire to enjoyment, stability and comfort, and the formation of a family whose members enjoy health and strength, depends on a number of different factors, among them, the most important of which is the physical and mental health of the two parties to the marital relationship, and to reach these results The Algerian legislator approved the pre-marital medical examination.

The pre-marital medical examination is among the additions that the Algerian legislator brought in amending the Family Law, given its many benefits, through which some serious diseases are detected early, through which they are controlled and controlled and not passed to future generations, or alleviate its severity.

The legislator did not set a penalty for explicitly violating the rules of the pre-marital medical examination, but by referring to the general provisions, we find penalties that limit the violation of the rules of the pre-marital medical examination